Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 4 February (2019): 1 - 33

الفروق الريفية – الحضرية للجريمة بمحافظة المنوفية

فؤاد عبد اللطيف سلامة ، خالد عبد الفتاح على قنيبر ، نجوى عبد الرحمن حسن ، فرحات عبد السيد محمد، سهير كمال محروس على

قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى - كلية الزراعـــة - جامعة المنوفيـــة

Received: Dec. 1 , 2018 Accepted: Dec. 8 , 2018

الملخص

استهدفت هـذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على أنماط ودوافع الجريمة في كـل مـن ريف وحضر محافظة المنوفية وذلك من خلال تحقيق الأهـداف الفرعية التالية: التعرف على أنماط ومعدلات الجريمة بمحافظة المنوفية، الفروق الريفية– الحضرية للجريمة بمحافظة المنوفية، واعتمدت الدراسة على بعض المناهج والأدوات التالية: منها السجلات الإحصائية الخاصة بالجريمة والمنشورة بتقارير مصلحة الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية وذلك في الفترة من 2006-2012م، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى باستخدام تحليل المضمون لجريدة المنوفية، واستخدمت الدراسة مجموعة من المقاييس والأساليب الإحصائية منها التكرارات والنسب المئوية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: 1-ارتفاع معدلات ارتكاب كل من جرائم الجنح التالية بمحافظة المنوفية فى الفترة من 2006-2012: جرائم القتل والإصابة الخطأ بنسبة (71,3%)، وجرائم سرقات السيارات بنسبة (7,5%)، وجرائم سرقات الماشية بنسبة (4,9%)، جرائم سرقات المساكن بنسبة (4,8%) مقارنة بجرائم الجنح الأخرى،2- ارتفاع معدلات ارتكاب كل من جرائم الجنايات التالية: جرائم المخدرات بنسبة (76,2%)، جرائم القتل العمد والشروع فيه (7%) والسرقة بالإكراه والشروع فيها بنسبة (5,6%) وذلك مقارنة بجرائم الجنايات الأخرى بالمحافظة. 3- أشارت نتائج تحليل المضمون إلى عدم وجود فروق بين الريف والحضر من حيث نوع المرتكبين للجريمة، حيث ارتفعت نسبة الذكور المرتكبين للجريمة سواء فى الحضر أو الريف مقابل انخفاض نسبة الإناث المرتكبات للجريمة فى كل من الريف والحضر، وبلغت نسبة الذكور المرتكبين للجريمة فى الحضر(91,5%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الحضر، بينما بلغت نسبة الذكور المرتكبين الجرائم فى الريف(89,4%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الريف، أما الإناث المرتكبات الجريمة بمحافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م بلغت نسبتهن فى كل من حضر وريف المحافظة (8,5%) من جملة المرتكبات الجريمة بحضر محافظة المنوفية،(10,6%) من جملة المرتكبات الجريمة بريف المحافظة.4-أهم الجرائم التى ارتكبت فى ريف محافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م تمثلت فى أربعة جرائم هى: القتل العمد والشروع فيه حيث بلغت نسبتها (41,3%) من جملة الجرائم المرتكبة فى الريف، يليها جرائم السرقات بنسبة(17,3%)، وجرائم المخدرات بنسبة (14,7%)، وجرائم الاعتداء الجسيم بنسبة(8%)، أما أقل الجرائم المرتكبة فى الريف فكانت جرائم الانتحار بنسبة (1,3%)، وكل من جرائم الخطف والقتل الخطأ والتزوير والسرقة بالاكراه والشروع فيها بنسبة (2,7%) لكل منها، وجرائم الاعتداء الجنسى بنسبة(4%). 5- أهم الجرائم التى ارتكبت بحضر محافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م هى جرائم القتل العمد والشروع فيه وبلغت نسبتها (33,3%)، يليها كل من جرائم السرقات، الاتجار فى المخدرات وبلغت نسبتها (11,1%) بكل منهما، ثم جرائم السرقة بالإكراه والشروع فيها بنسبة (7,4%)، وجرائم الاعتداء الجسيم والاعتداء الجنسى بنسبة (6,5%) بكل منهما، فى حين تمثلت الجرائم التى انخفضت نسبة ارتكابها بحضر محافظة المنوفية فى جرائم السطو المسلح وحيازة سلاح نارى ومقاومة السلطات والتجمهر بنسبة (0,9%) فى كل منها، وجرائم الحريق العمد بنسبة (2%)، وجرائم الانتحار بنسبة (2,8%)، وجرائم النصب والاحتيال بنسبة (3,7%).5-أكثر فئات المجتمع ارتكاباً للجريمة فى ريف محافظة المنوفية هم العاطلين حيث بلغت نسبتهم نحو(41,5%)، يليهم العمال العاديين والحرفيين وبلغت نسبتهم نحو (12,8%).9- الطلاب أكثر ارتكاباً للجريمة بحضر محافظة المنوفية عنه فى الريف حيث بلغت نسبة الطلاب المرتكبين للجريمة فى الحضر نحو (8,5%) فى حين بلغت نسبتهم فى الريف نحو (4,3%).6-أهم الدوافع التى تأتى فى مقدمة ما يدفع سكان الحضر لارتكاب الجريمة هى:الحاجة إلى المال بنسبة(53,9%) من جملة الدوافع بالحضر، المشاجرات والمشادات الكلامية بنسبة(11,7%)، الرغبة فى الانتقام ودافع السرقة بنسبة(6,5%) لكل منهما، أما فى الريف فكانت دوافع:الحاجة للمال بنسبة(45%)، دافع السرقة بنسبة(13%)، المشاجرات والمشادات الكلامية بنسبة (10%)، الخلافات العائلية/ الزوجية بنسبة (9%).

***الكلمات الدالة:** مفهوم الجريمة، نظريات الجريمة، معدلات الجريمة، الجريمة فى ريف محافظة المنوفية، الجريمة فى حضر محافظة المنوفية، أنماط الجريمة.*

المقدمة

باتت الجريمة – فى السنوات الأخيرة- وكأنها مرض العصر الذى لا يكاد يخلو منه أى مجتمع من المجتمعات النامية أو المتقدمة على حد سواء، كما لم يعد هذا المرض فى مراحله الأولى بل تطور إلى ما آل إليه الوضع الذى عليه الجريمة حالياً بمعظم المجتمعات من التفاقم كماً ونوعاً والذي لم يعد فى الإمكان السيطرة عليه بأي شكل من الأشكال.

ويتضح جلياً من خلال رصد ومتابعة أغلب الجرائم في العصر الحاضر حيث يلاحظ النقلة النوعية التي شهدهاهذا العصر، فلقد شهد تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة- كانت لها انعكاساتها الواضحة على العلاقات الإقليمية- أحدثت تغيرات في أساليب الجريمة المعاصرة، فالجريمة في العصر الحاضر تقع ضمن المتغيرات السياسية والمستجدات الاجتماعية والاقتصادية وتأخذ أشكالاً وأنماطا متنوعة، ومع هيمنة الثقافة الغربية وبسط نفوذ الإعلام وبروز بعض المفاهيم المغلوطة تنـوعت الجريمة وفقاً للظروف المتغيرة ولكن قد تتجاوز أحياناً سرعة حركة المجتمع وخاصة في عالم اليوم الذى أصبحت فيه المجتمعات مفتوحة على مساحات واسعة تتعرض لمؤثرات لا يمنعها حدود (الحميدى،2011: 31-32).

ومع نهاية القرن الماضي، ظهرت أنواع جديدة من الجرائم أطلق عليها (الجرائم الإلكترونية) التي ارتبطت بالتطور التكنولوجي بعد ظهور الحاسب الآلي والإنترنت والفيسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي وغير ذلك من الجرائم التي ظهرت بعد أن وجه الإنسان عقله وتفكيره تجاه الشر، ولم يحاول أن يمحو من قاموس حياته هذا اللفظ القمئ الجريمة (نانسي شوكت،2014) .

ومما لا شك فيه أن الجريمة في الوقت الحاضر أصبحت أشد خطورة وأبعد أثراً وأكثر انتشارا، بحيث أصبحت تمثل عبئاً على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتتميز بأنها دولية عابرة للحدود ماكرة يصعب اكتشافها، متجددة يصعب التصدي لها بالإجراءات الرادعة من قوانين وتشريعات كانت صالحة للجرائم التقليدية ولكنها لم تعد تصلح للجريمة اليوم، وإن دولاً كثيرة متقدمة لديها من الإجراءات والتقنيات ما يتيح التصدي لأشكال كثيرة من الجرائم باتت تعلن أرقاماً مثيرة عن حجم الجرائم بها بل إن الخسائر التي تتكبدها هذه الدول تقدر بمليارات الدولارات سنوياً (منال عباس، 16:2011).

الأمر الذي جعل من الجريمة مشكلة كبيرة باتت تؤرق تفكير المسئولين ورجال الدين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع ورجال القانون وتشغلهم فى كافة الدول على السواء (عبد النبي،2002: 16)، فلا يمكن لهؤلاء أن يقفوا موقف المتفرج أمام ظاهرة خطيرة كالجريمة بل لابد لهم من دراسة أسبابها وأنماطها ودوافعها وتشخيص حالة مرتكبيها تشخيصاً علمياً من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية(العيسوى،1997: 217) وذلك بغرض الحد من خطورتها والتخفيف من آثارها الضارة في المجتمعات الإنسانية حفاظـاً علـى كيان تلك المجتمعات وأمنهـا واستقرارها (عوض،2001: 18).

المشكلة البحثية

لقد بدأت ظاهرة الجريمة تزداد حده يوماً بعد يوم، وتحمل فى طياتها خطراً كبيراً فى كل مجتمع على حدا وعلى الصعيد الدولي فإلى جانب هدرها للأنفس والأموال والحقوق والحريات وإخلالها بأمن المجتمعات واستقرارها صارت باهظة التكاليف وعبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي، تنؤ أى دولة فى العالم بحمله (المراونى،2009: 107).

ويدفع كل مجتمع - في هذا العصر- ثمناً باهظاً لمكافحة الجريمة يتمثل فيما تسببه الجريمة من أضرار مادية كانت أو معنوية، وفيما تبذله سلطات الأمن والأجهزة المختصة من جهود للوقاية منها أو معالجتها فضلاً عما ينفق من أموال ويبذل من جهد في إصلاح وتقويم المجرمين والجانحين، فالجريمة تلحق بالمجتمع أضرار مادية ومعنوية كبيرة جداً، فمن أخطر هذه الأضرار ما تؤدي إليه الجريمة من خسارة المجتمع لعدد ليس بالقليل من أفراده، إضافة إلى ما تلحقه من أضرار وإصابات بصحة وسلامة عدد آخر من الأفراد، وإلى جانب هذه الخسائر البشرية فإن الجريمة تلحق بالمجتمع أضراراً اقتصادية كبيرة.

ولو تهيأ حصر الأموال التي تتسبب الجريمة في تبديدها، وكذلك الإعتمادات المالية التي ترصدها العديد من الدول - خاصة الدول النامية- لمكافحة الجريمة والوقاية منها وملاحقة الجناة وإنزال العقاب عليهم، وما ينفق كذلك على المؤسسات العقابية لتبين أن هذه الأموال تكفي لإقامة عدد كبير من المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تدر على المجتمع دخلاً كبيراً وتعود على أفراده بالخير والرفاهية (زكى:2013).

وفى عصر يشهد فيه المجتمع المصري الكثير من التحولات والتغيرات التي شملت مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وفى وقت تتزايد فيه سرعة هذه التغيرات وتتعرض قيم المجتمع ومعاييره إلى خلل يؤثر على سلوك أفراده وجماعاته يبدو أن الجريمة تتخذ أبعاداً جديدة وتتسع في مداها ومخاطرها، فلقد شهد المجتمع المصري- في أعقاب أحداث 25 يناير 2011 وما تلاها من أحداث- تطوراً ملحوظاً وتنوعاً كبيراً في الإجرام كجرائم الإرهاب والتطرف والغش والاحتيال بل وظهور جرائم جديدة وغريبة لم يكن للمجتمع المصري عهد بها من قبل كجرائم الائتمان ، وغسيل الأموال، التحرش والاغتصاب، والخطف، وسرقة السيارات، والجرائم الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في معدل الجرائم التقليدية (فهمى،2012: 4).

ولم يتوقف الأمر على ذلك فقد لوحظ ارتفاع معدلات الجريمة في الريف المصري، الذي كان ولأمد قريب يتصف ببساطة أساليب المعيشة ومحدودية العلاقات والتفاعلات بين أفراده ووضوح التركيبات الاجتماعية إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً في ظل التغيرات السريعة والشاملة في جميع مجالات الحياة وفى نظمه وبنائه الاجتماعي، حيث أفرزت هذه المتغيرات ألواناً عديدة من الجرائم لم يشهدها الريف من قبل .

وفيما يتعلق بمحافظة المنوفية – محل الدراسة- فتشير تقارير مصلحة الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية إلى أن إجمالي عدد الجرائم التي ارتكبت بالمحافظة فى الفترة من 2005- 2012 قد بلغت نحو ما يقرب من (15 ألف) جريمة تفاوتت أحجامها وأنواعها من مركز لآخر، ويشير تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عام 2012 إلى أن محافظة المنوفية كانت من أكثر المحافظات التى ارتفعت بها معدلات الجريمة بصفة عامة- بعد أحداث 25 يناير 2011 - مقارنة بالعام الذي يسبقه حيث بلغ 53.58 % مقابل 50.51% عام 2011 ، وتصاعد المعدل العام لارتكاب جرائم الجنايات من 3.58% عام 2011 إلى 3.66% عام 2012، كما تصاعد المعدل العام لارتكاب جرائم الجنح من 25.32% إلى 26.03%، وتمثلت أبرز الجرائم التي طرأت عليها زيادة بالمحافظة في جرائم الخطف، القتل العمد، النصب، وجرائم السرقات، حيث بلغت نسبة جرائم السرقة بالإكراه 48% من إجمالي الجنايات بالمحافظة وتركزت أعلى نسبه بمركز قويسنا 34%، أما جرائم القتل العمد والشروع فيه فقد بلغت نسبتها 39% وتركزت أعلى نسبه بمركز أشمون، وبلغت نسبة جرائم سرقات السيارات 7% وتركزت أعلى نسبه في مركز قويسنا 29%، ونسبة جرائم السرقات الأخرى بلغت 40% وتركزت أعلى نسبه بمركز قويسنا أيضاً 45% (تقرير مصلحة الأمن العام، 2012: 432).

ويلاحظ من البيانات السابقة مدى تفاقم الجريمة بمحافظة المنوفية إلى الدرجة التي تستوجب الدراسة والتحليل لهذه الظاهرة بشكل واسع لجمع بيانات دقيقة وشاملة عنها خاصة، مما دفع بهذه الدراسة إلى التعرف على: معدلات الجريمة بمحافظة المنوفية، أنماط الجرائم الأكثر ارتكابا، دوافع ارتكاب الجريمة بمختلف أنواعها وأشكالها من خلال المنهج الوصفى باستخدام تحليل المضمون وذلك للجرائم المنشورة في الجرائد والمجلات.

الأهداف البحثية

تستهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على أنماط ودوافع الجريمة في كل من ريف وحضر محافظة المنوفية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على أنماط ومعدلات الجريمة بمحافظة المنوفية.

2- الفروق الريفية – الحضرية للجريمة بمحافظة المنوفية.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

مفهوم الجريمة

حظيت ظاهرة الجريمة باهتمام العديد من التخصصات المعرفية ولم ينفرد بتناولها علم معين من العلوم الإنسانية وبذلك تعددت وجهات النظر والجوانب التى ينظر منها إلى الجريمة، فالبعض ينظر إليها من الناحية القانونية والبعض الآخر ينظر إليها من المنظور النفسي فى حين ينظر إليها آخرون من المنظور الإجتماعى وهناك من ينظر إليها من وجهة نظر أخلاقية (خليفة، 2004: 21)، ويركز البحث الحالي على مفهوم الجريمة من المنظور الإجتماعى ، حيث أن التعريف الإجتماعي للجريمة يتسع إلى ما هو أبعد من المعايير القانونية فالتعريف الإجتماعي أكثر شمولاً واتساعا من التعريف القانوني، فالجريمة من وجهة نظر علماء الاجتماع مفهوم إجتماعي قبل أن يكون مفهوماً فلسفياً أو دينياً أو نفسياً أو قانونياً، فالجريمة ما كانت لتوجد ما لم يكن هناك حياة اجتماعية، كما يؤكد علماء الاجتماع أن الجريمة مفهوم نسبى يختلف باختلاف المكان والزمان ذلك أن النظم الاجتماعية هي التى تقرر ما هو صواب وما هو خطأ من خلال ترسيخها للمعايير ومن يفشل فى إتباعها يقع فى دائرة الجريمة والسلوك المنحرف (شتا، 19:1987).

و يوضح أبو حسان (161:1997) أنـه لا يمكن أن تكون هناك جريمة بالمعنى الإجتماعى إلا إذا توفرت فيها ثلاثة شروط هى:- أن يخالف الفعل أو السلوك قيمة تقدرها الجماعة وتحترمها طائفة هامة من الناحية السياسية من طوائف هذه الجماعة، - أن يخرج أفراد هذه الجماعة على تلك القيمة بحيث تنظر بقية الجماعة إلى ذلك الخروج على أنـه يشكل مصدر خطر كبير على تلك الجماعة. - وجود اتجاه عام نحو الضبط والإلزام من طرف الجماعة.

ويشير طالب (32:1998) إلى أن مختلف التعاريف الاجتماعية لمفهوم الجريمة تركز على نقاط أساسية هى:1- الضرر الإجتماعى الذى ينطوي عليه الفعل الإجرامي أو السلوك الإجرامي (تهديد المجتمع فى كيانه). 2- أفعال وسلوكيات مخالفة للشعور العام ولقواعد الضبط الإجتماعى سواء كانت قواعد الضبط الإجتماعى الرسمي (القوانين واللوائح والأنظمة) أو قواعد الضبط

غير الرسمي العادات والتقاليد والأعراف والمعايير والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المعنى.3- أن المجتمع هو الأساس لتجريم أى فعل أو سلـوك يرتكب داخل المجتمع وعلى هذا الأساس فالفعل الإجرامي هو الفعل الذى يرى المجتمع أنه كذلك بغض النظر عن كون القانون يجرمه أم لا.

ويعرف عوض (25:2001) الجريمة من المنظور الإجتماعى بأنها"نوع من الخروج على قواعد السلوك التى يرسمها المجتمع لأعضائه وهى مسألة اعتبارية ترجع فى تقديرها وتحديدها إلى المجتمع الذى له السلطة العليا في التمييز بين أنواع السلوك وفى الحث على الالتزام ببعض أنواعها وفى تحريم أنواع أخرى فيها خروج عن النظم التى وضعها وانحراف عن الطرق التى شرعها إذ هو يرى فيها تهديداً لكيانه ".

أما خليفة (2004: 22) فيرى أن الجريمة وفق الاتجاه الإجتماعى هى "إحدى الظواهر المرضية فى المجتمع التى تصيب التنظيم الإجتماعى، وما يترتب على ذلك من ضعف أو تفكك للقواعد والمعايير الاجتماعية التى تنظم حياة الأفراد، مما يجعلهم لا يلتزمون بتلك المعايير السلوكية العامة".

كما يعرف المشهدانى (44:2009) الجريمة بالمعنى الإجتماعى بأنها " أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم والتي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات"، كما أنها " سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد"، فالجريمة بمفهومها العام هي الأفعال التي تضر بالفرد والمجتمع معاً، لذلك تصدى لها المجتمع وسن القوانين الجنائية وأوجب احترامها والامتثال إليها. (الجميلي،20:2010).

كذلك يعرف أبو القاسم (2011) الجريمة من المنظور الإجتماعى بأنها " خروج على قواعد النظام الاجتماعي والخلقي التي تعارف عليها المجتمع وبحيث يكون في هذا الخروج إيذاء شديد للشعور الجماعي بدرجة تؤدى إلى سخط المجتمع وغضبه ".__ http://kenanaonline.com/users/Socialresearch/posts/620367

كذلك تعرف الجريمة بأنها " الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده والمجتمع هو الذى يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك الاجرامى وفقا لقيمه ومعاييره"-(http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=9169).

ولقد وجه العديد من الانتقادات إلى المفهوم الإجتماعى للجريمة، لعل من أهمها اعتماده فى الأساس على القيم والمعايير العامة السائدة فى المجتمع لتحديد نوعية السلوك والتي غالباً ما تتسم بالنسبية وعدم الثبات والتغير، ومرد ذلك إلى أن المجتمع فى تطور مستمر لا ينقطع سواء فى الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية، ولا شك أن كل تطور أو تغير فى تلك الجوانب تلازمه قيم اجتماعية جديدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن انتهاك بعض الأفراد لتلك القواعد القيمية وعدم الالتزام بها قد يرجع إلى ضعفها وعجزها فى القيام بوظيفتها المنظمة والموجهة لسلوك الأفراد، ومن ثم يتخذ كل منهم لنفسه معايير سلوكية خاصة به (خليفة، 2004: 22).

ومن العرض السابق للمفاهيم المختلفة للجريمة يمكن وضع تعريف شامل للجريمة"هى كل سلوك يتفق كل من أفراد المجتمع والقانون على أنه خروج على القواعد التى يضعها كل منهما ويعود بالضرر على الفرد والمجتمع، وفى نفس الوقت يقرر القانون له عقوبة ويقابله أفراد المجتمع باستهجان".

التوجهات النظريـة المفسرة للجريمة

لم يقف الإنسان منذ أن ظهرت الجريمة مكتوف الأيدي جامد الفكر وإنما كان دائم السعي في البحث عن أسبابها ودوافع ارتكابها أملاً في الحد منها وتجنب أضرارها، وقد كان نتاج هذا السعي أن ظهرت العديد من النظريات المختلفة التي تفسر ظاهرة الجريمة من وجهات نظر متباينة فهناك نظريات تفسر الجريمة من المنظور البيولوجي وأخرى تفسر الجريمة من المنظور النفسي وثالثة تميل إلى تفسير الجريمة من منظور اجتماعي ولكل من هذه النظريات مبررات ذات دلائل علمية وواقعية.

ومن ثم يمكن تناول الاتجاهات النظرية المختلفة المفسرة لظاهرة الجريمة وذلك للوقوف على الاتجاه الذي سوف تتبناه الدراسة الحالية في تفسيرها لظاهرة الجريمة على النحو التالي:

أولاً:- بدايات التفسير العلمي لظاهرة الجريمة

لقد شغل البحث عن أسباب الجريمة رجال الفكر والعلم منذ أمد بعيد ولكن هذا البحث لم يأخذ طابعاً علمياً في بادئ الأمر (القهوجي،35:1999). فالجريمة ظلت تعزى إلى أفكار دينية وخلقية وفلسفية فالإنسان القديم كان يعتقد في وجود أرواح شريرة تتقمص روحه وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وفي تطور لاحق كانت الجريمة عند القدماء قدراً محتوماً لا مفر منه يعبر عن غضب الآلهة

الذي قد يمتد إلى ذرية الإنسان من بعده وطالما أن الجريمة محتمة على الإنسان بهذا النحو فلا مجال لتلمس أسبابها في المجتمع، ومع تقدم الفكر الفلسفي أخذ البحث عن أسباب الجريمة بعداً جديداً أستمر حتى العصور الوسطي فمن الفلاسفة من وجد في الجريمة تعبيراً مرضياً عن الطبية الإنسانية معتقدين أن بمقدور الإنسان مقاومته داخل ذاته مستعيناً بالقيم الخلقية والفلسفية والدينية وبالتالي يكون إهمال التربية والتهذيب الروحي سبباً للجريمة (ثروت، 57:1986).

أما فلاسفة اليونان القدامى أمثال (سقراط، أفلاطون، أرسطو) فقد أرجعوا الجريمة إلى مرض في النفس مصدره عيوب خلقية جسمية وتكشف عنه الخطوط التي توجد على اليدين وتقاطيب الوجه، بل منهم من ربط بين الجريمة والكواكب وتخيلوا أن مصير الإنسان ومستقبله معلق على الكوكب الذي كان متسلطاً عليه أثناء ولادته وأن كواكب المجرمين سيئة (عوض،74:1980).

1- التفسير الغيبى للجريمة

لقد بدأ التفكير في الجريمة على مستوى التفسير الغيبي حيث تم تفسير السلوك الإجرامي على أساس تأثير قوى سحرية غيبية أو أرواح شريرة تسيطر على الفرد على نحو ما تجعله يسلك طريق الإجرام، وفي ضوء هذا التفسير الميتافيزيقي الغيبي ارتبطت الجريمة بالخطيئة فالجريمة هي انحراف عن طاعة الآلهة والخروج على أوامرها ونواهيها يستتبع غضبها ولعناتها ويستوجب إنزال العقاب بالجاني لتطهير بدنه وروحه من الشر (أنور،13:2002).

وهي مس من الشيطان أو تحريض من الشيطان وغوايته، والمجرم (آثم) أو مذنب في حق الله ولعنة الآلهة لها وطء رهيب على الإنسان فهي التي تجعل الإنسان يخطئ أو يذنب (أنور،13:2002)، وفى المجتمعات البدائية القديمة كانت الجريمة ترتبط بالرذيلة والخطيئة بالمعنى الديني وكانت التفسيرات السائدة تعتمد على أساس ديني، وكان السلوك الإجرامي يفسر على أنه انتهاك لقانون الآلهة بحيث كانت الجريمة مرادفه للخطيئة أو هي الخطيئة ذاتها(سيد أحمد،21:1997). وظلت الجريمة متصلة بالدين اتصالاً وثيقاً بدت مظاهره في اعتبار الأفعال الموجهة ضد الدين كالإلحاد والكفر والشعوذة من أفظع الجرائم وأحقها بأشد العقاب، وقد ظهرت محاولات أولية من الفلاسفة لتفسير الجريمة ارتبطت بنظرة الفلاسفة للكون والمجتمع والإنسان، وأثار الفلاسفة عدد من التساؤلات هل الإنسان شرير بطبعة؟ هل السلوك الإجرامي تكمن علته فى الفرد أم المجتمع؟ هل تقود الإنسان الغرائز العمياء فى مسارات الحياة أم أن الإنسان نتاج لظروف اجتماعية أحاطت به منذ مولده؟ (أنور،2002: 14-15).

2- المدرسة التقليدية

ظهرت هذه المدرسة في أوربا أول ما ظهرت فى المملكة المتحدة عام 1775، وكان ظهورها مرتبط بالواقع التاريخي والتحولات الاجتماعية التى هبت على أوروبا مع تزايد حركات الإصلاح الإجتماعى والثورة ضد الكنيسة والأهم من ذلك هو ظهور الوعي العلمي لمعالجة قضايا المجتمع بعقلية علمية (طالب،4:1998). وقد حاولت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من سيكولوجية مذهب اللذة باعتبار أن أى سلوك يقدم عليه الفرد يتسق دوماً مع قدرة اللذة الذى يعود عليه جزاء هذا السلوك، أو مبلغ الألم الناجم عنه، وتجئ طبقاً لذلك فلسفة العقوبات منسجمة فى ردود الأفعال السلوكية للفرد بمعنى أن على الفرد قبل أن يشرع فى سلوك ما إن يعرف سلفاً العقاب الذى سيوقع عليه إذا قرر الإقدام على فعل إجرامى ومتى كان العقاب رادعاً فالفرد لا محالة سيحجم عن القيام بهذا الفعل (سيد أحمد،103:1997). ويشير طالب (48:1998) أن هذه المدرسة تهدف بصورة عامة إلى: - تشديد العقوبة على السلوك الإجرامي مع التأكيد على خطورة الجرائم السياسية عند سيزار بكاريا والذي طالب بتطبيق عقوبة الإعدام الفوري لهذا النوع من الجرائم مع المطالبة بتركها فى الجرائم الأخرى واستبدالها بعقوبات أخرى. - وضع نصوص قانونية لكل أنواع الجرائم ولا عقوبة بدون نص قانوني.- عدم ترك الحرية للقاضى فى تحديد العقوبة فالهدف الأساسي من العقوبة يجب أن يكون رادع وتحقيق الرفاهية والسعادة لأكبر عدد من الأفراد فى المجتمع. ورغم أن هذه المدرسة قبلت بمبدأ عدم مسئولية الأطفال والمعاقين ذهنياً لأنهم لا يستطيعون حساب الألم واللذة بتعقل لكنها فى نفس الوقت لم تقبل بما يعرف بالظروف المخففة أو الظروف الإجتماعية الخاصة التى يمكن أن تتخذ عند تقرير العقوبة الخاصة بالجناه إلى التقرير من العقوبة (شتا،40:1987).

3-المدرسة الكلاسيكية الحديثة

كان لأراء سيزار بكاريا عن الجريمة تأثيرا كبيرا على المجتمع في العصر الذي عاش فيه لدرجة أن المشرعين الفرنسيين اعتمدوا على أرائه وأفكاره عندما قاموا بوضع القانون الفرنسي لسنة 1791 وجاء هذا القانون بمثابة شبه ترجمة لأراء بكاريا عن العدالة، ففيه وضعت عقوبة موحدة لنفس الجرائم ورتبت الجرائم حسب درجة خطورتها ووضعت لكل منها عقوبة محددة وسحب من القضاة حق وضع القوانين أو تعديلها، وأصبحت وظيفتهم قاصرة على تطبيق نصوص القانون على الحالات التي تعرض عليهم دون تمييز، ولكن بعدما وضع هذا القانون وضع التنفيذ أتضح أن به عيوبا خطيرة تتلخص في:إغفاله التام للفروق الفردية ، انه لا يميز بين المجرم المعتاد وبين المجرم لأول مرة ويضع عقوبة واحدة للإثنين حسب الفعل الذي يأتيانه،أنه لا يميز بين الأطفال صغار السن والراشدين.وبناء على ذلك أدخلت التعديلات على قانون 1791 الفرنسي في سنة 1810 وحدت بعض

التعديلات في فهم الجريمة ويطلق على الفهم المعدل اسم المدرسة الكلاسيكية الحديثة، والواقع أن هذا التعديل الطفيف في النظرية الكلاسيكية يمثل بداية لانتقال الاهتمام من مجرد " الفعل الإجرامى " إلى الفاعل أو المجرم وبداية للتركيز على خصائص المجرم وأحواله وهو ما حدث فيما بعد (بوالماين،56:2007).

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من أن تفسير الجريمة لم يكن في بادئ الأمر على أساس علمي بل كان نتاج جهود وكتابات بعض الفلاسفة والمفكرين إلا أن نتاج هذه الكتابات كانت بمثابة الأساس الذي أعتمد عليه بعد ذلك التفسير العلمي للجريمة.

ثانياً:-التوجهات النظرية العلمية المفسرة لجريمة

درس العلماء الجريمة ووجدوا أنها لا ترجع إلى عامل واحد سواء أكان التكوين العضوي أو الوراثى أو النفسي أو الإجتماعى، ومن ثم تعددت النظريات والمداخل العلمية لتفسير الجريمة بتعدد وجهات النظر وتفاوت الاتجاهات والمذاهب العلمية وذلك لأنها لم تنشأ دفعة واحدة وإنما هى محاولات علمية تتباين حسب التخصص والمجتمع والعصر الذى ظهرت فيه فكل حقبة تاريخية تنظر إلى الجريمة وفقاً لما يعترى المجتمع من إضطرابات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها (فهمي ، 59:2012).

ومن أهم التوجهات العلمية المفسرة للجريمة:
الاتجاه البيولوجي، الاتجاه النفسي، الاتجاه الاجتماعي، الاتجاه التكاملي، الاتجاه النوعي.

(1) الاتجاه البيولوجي: يعد هذا الاتجاه الأكثر شهرة من بين الاتجاهات التى مهدت للتفسير العلمي للجريمة ويرجع ذلك في المقام الأول لاعتماد أنصاره على أدوات ومقاييس ترتبط كثيراً ببعض العلوم الطبيعية مثل علم الأحياء والبيولوجيا ولذا أطلق عليه الاتجاه البيولوجى، ويعتمد هذا الاتجاه فى منطقه على أن الإنسان كائن بيولوجى يعيش من خلال تركيب عضوي معين، ووظائف متعددة تجعل الإنسان وحدة وظيفية متكاملة تجمع بين التكامل االعضوى والعصبي والبيوكميائى (أبو الغار،1975: 28)، ومن أهم نظريات ورواد هذا الاتجاه:
1- نظرية سيزار لومبروزو: يرى لومبروزو فى كتابة "الشخص المجرم" الذى نشر عام 1976 أن بعض الأشخاص يولدون ولديهم إستعداد فطرى قوى للسلوك الإجرامي، واعتقد أن المجرم يمثل نوعاً من الأفراد لم يتطور على نحو كافى ليصبح آدمياً متحضراً، ومن ثم يعد المجرم ناشزاً بين الآدميين المتحضرين، وقد أورد لومبروزو صفات المجرم بالميلاد أو المجرم المطبوع والتى أطلق عليها "علامات الإرتداد" أو وصمات الإنحلال على النحو التالى: عدم إنتظام شكل الجمجمة ، ضيق الجبهة وانحدارها مع عدم انتظام وتشابه نصفى الوجه. كثافة الحاجبين وشعر الجسم مع ضعف نمو اللحية. زيادة فى بروز وحجم الوجه وعظام الوجنتين. زيادة أو نقص غير عادى فى حجم الأذنين مع بروزهما للخارج بما يشابه أذن القردة. طول زائد فى الأطراف مع وجود أصابع زائدة فى اليدين أو القدمين. إمتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما، وشذوذ فى تركيب سقف الحلق. وكان إعتقاد لومبروزو فى بادئ الأمر أن كل المجرمين مجرمون بالميلاد، ولكن مع تقدمه فى الدراسة والبحث ومع تقدم دراسات العلوم الإنسانية إضطر إلى تعديل نظريته عن فكرة الردة أو العودة إلى خصائص الحيوان البدائى معترفاً بتأثيرات البيئة حتى على المجرم بالميلاد.
2- نظرية هوتون: يعد "أرنست هوتون" من أبرز العلماء الذين ساروا على منهج لمبروزو فى تفسير السلوك الإجرامي ، وقد جرى هوتون دراسة قصد منها التأكيد على صحة النتائج التى توصل إليها لمبروزو بشأن التكوين الجسمانى وأثره على الإجرام (مصطفى،189:2008). 3- نظرية رفائيل جاروفالو: وهو أحد تلاميذ لومبروزو والذى ظهر بنظرية جديدة وهى أن المجرم ليس من تكون لديه الصفات الإرتداية بل هو صاحب نفس غير شاذة غير سوية ينقصها الورع والأمانة، وقد ذهب رفاييل جاروفالو أن أى شعب متحضر يتميز بوجود وجدان يتعلق بقيم الحياة الأنسانية ويؤدى ضعف أو غياب هذا الوجدان الأخلاقي إلى إنعدام حرص واهتمام أفراد المجتمع ببعضهم البعض أو ما أطلق عليه جاروفالو "اختفاء الإحساس بالغيرية" وذهب إلى أن هذه الحالة تحدث فى السلوك الأدنى (Allen,1972: pp318-340).

وقد أثارت الأفكار التى انطلقت منها النظرية البيولوجية الكثير من الانتقادات، وهو الأمر الذى أفضى إلى أن جميع النظريات التى نادت بوجود علاقة بين التكوين العضوي أو البيولوجى وبين إرتكاب الجريمة قد باءت بالفشل، ومن أهم هذه الانتقادات:

أ. أن قول النظرية بوجود مجرم بالميلاد أو مجرم بالفطرة قول غير سليم، لأن السلوك يتحدد كونه إجرمياً أو غير إجرامياً وفقاً لمتطلبات الحياة الاجتماعية، واستنادا إلى نص من نصوص قانون العقوبات يخلع عليه هذا الوصف، ولما كانت هذه المتطلبات تختلف من مجتمع لآخر وفى المجتمع الواحد من زمن لزمن فإنه لا يقبل القول بأن الشخص الذى يولد بصفات معينة يكون مجرماً أياً كان المجتمع الذى وجد به (فوزية عبد الستار،1985: 41).

ب. وقوعها فى خطأ التعميم وقصور الجانب الإحصائي كما رأى البعض أن لومبروزو تجاهل قوانين الوراثة وقد بالغ فى إظهار العيوب الجسدية كعامل وحيد فى الجريمة.

جـ. القول بأن الإنسان المجرم يختلف عن الإنسان العادى فى تكوينة قول لم يقم عليه لمبروزو الدليل فالثابت أن كثيراً من المجرمين لا يعانون من أى شذوذ فى

تكوينهم الجسمانى، فضلاً على أن لمبروزو لم يقم بأبحاثه هذه على مجموعة من المجرمين يمكن أن يقال أنها تمثلهم تمثيلاً صحيحاً فقد اعتمد على فى استخلاص نتائج نظريته على بعض الحالات الفردية وهى حالات فردية لا يمكن القياس عليها وتعميم ما يتوصل بشأنها من نتائج. د. بالنسبة لفكرة لمبروزو عن المجرم المجنون أو المجرم المصاب بالصرع فهى فكرة أيضاً محل نقد لأن من الثابت أن ليس كل مجرم مجنون أو مصاب بالصرع أو العكس، بل إن الدراسات أشارات إلى ضألة نسبة إنتشار الأمراض العقلية بين المسجونين.هـ. القول بأن المجرم يشبة الرجل البدائى هو أمر أيضاً محل نقد على أساس صعوبة تحديد من هو الرجل البدائى حتى يكون محلاً للمقارنة، وحتى إذا تحقق هذا فإنه ليس من الثابت أن المجتمع البدائى كان كله مجتمعاً من المجرمين فالثابت منطقياً أن الرجل البدائى لم يكن حتماً بسبب تكوينه العضوى مجرماً وإلا لما استمرت البشرية على هذا النحو (مصطفى،185:2008).

وبالرغم من كل هذه الإنتقادت الموجهه للإتجاه البيولوجى إلا ان أفكار لومبروزو كان لها آثار هامة فى التاريخ الفكرى للنظريات المفسرة للجريمة لأن النظريات البيولوجية التى سادت فى أوروبا والنظريات البيئية التى سادت أمريكا تعكسان نتائج تاريخية لهذه المدرسة، وعلى هذا فإنه لا يمكن إنكار الفضل الأكبر بالنسبة للومبروزو فهو تمتع باتجاهه الرائد نحو دراسة شخصية المجرم ذاتها والظروف العامة المحيطة بها موضوع كل بحث دون النظر إلى شخصية المجرم (أبو الغار،1975: 32).

(2) الاتجاه النفسي: يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيراً بالوراثة أو تكوين الجسم بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية كمحصلة للخبرات المختلفة التى يتعرض لها الإنسان (دويدار ومايسة النيال، 2005: 158).

ويرى أبو الغار (1975: 46) أن الجريمة فى نظر المدرسة النفسية تعبيراً عن طاقة إنفعالية لم تجد لها مخرجاً إجتماعياً فأدت إلى سلوك لا يتفق مع الأوضاع التى يسمح بها المجتمع، وأن البحث فى شأن العومل النفسية وأثرها فى السلوك الإجرامى قد حقق تقدماً لا بأس به بفضل تقدم التحليل النفسى والطب النفسى للحالات المرضية.فى حين يرى هارون (2009: 142) أن التفسير النفسى للسلوك الإجرامى يقوم على أساس أن هذا السلوك يعود إلى الخلل أو الإضطراب فى التكوين النفسى للشخصية، والذى يفصح عن نفسه فى أشكال أخرى من السلوك المنحرف تبعاً لظروف وعوامل تكوين كل شخصية مع عدم إغفال العوامل الإجتماعية المؤثرة فى علاقة الفرد بالآخر.ونعرض فيما يلى لأهم النظريات التى تصدرت هذا الاتجاه: (1) نظرية التحليل النفسى "سيجموند فرويد": ترتبط هذه النظرية بواحد من أهم علماء النفس سواء على ساحة التخصص أو على ساحة المجتمع الثقافى العام، ألا وهو" سيجموند فرويد " فهو يعد بدون شك الأب والرائد لتيار التحليل النفسى قديمه وحديثه، ولقد ارتكزت بحوث علم النفس الإجرامى كلها تقريباً على تقسيم فرويد المشهور للشخصية الإنسانية إلى ثلاثة أجزاء:- الهو أو الذات اللاشعورية أو الداخلية: وهى أساس السلوك الغريزى كما أنها لاشعورية، أى أن الفرد لا يستطيع التحكم فيها.الذات أو الأنا: وهى تنمو وتنشأ من الذات اللاشعورية وذلك عن طريق تنظيم الذات الداخلية أو اللاشعورية.- الأنا الأعلى: وهى تمثل العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية للجماعة فى داخل الشخصية الإنسانية، وهى العادات والقيم التى تنتقل إلى الطفل عن طريق الوالدين (أبوالغار،1975: 49).

ويرى فرويد أن السلوك الإجرامى يتكون نتيجه لخبرات الإنسان فى مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة إذ تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد أو تنعرز جذورها فى حياتة العاطفية وتصبح دافعها لا شعورياً لسلوكه وتصرفاته. 2- نظرية " ألفريد أدلر":لقد غير أدلر من توجهات نظرية التحليل النفسى عندما إفترض أن الحوافز الإجتماعية تمثل محركات للسلوك، والإنسان مخلوق متميز بالذات الواعية الخلاقة والطموحة دوماً لتحقيق الأهداف والطموحات التى يتم لها التخطيط بإرادة واعية أو شعورية، فإن أصيب الفرد بخيبة أمل جراء إخفاقة فى نيل المطامع قد يقع فى الغالب فريسة صراعات نفسية قد تدعو للإنفصال عن الواقع الإجتماعى فيظهر درجة من الإستياء من مكونات هذا الواقع وضجر منه أو النقمة عليه، وذلك لان الفرد يتوقع أن هذا الواقع هو الذى حال دون تحقيقه لحاجاته وأهدافه الثقافية خاصة المادية، ونتاج هذا الشعور فى الغالب هو الإنخراط فى تيارات السلوك الإجرامى (فوزية عبد الستار، 1985: 45). 3- نظرية "هيل وجوادرد":اهتما كل من هيل وجوادرد بمتغير الضعف العقلى فى تفسير السلوك الإجرامى، فهما يؤكدان على وجود فوارق بين المجرمين وغير المجرمين من حيث القدرات العقلية وأن المجرمين عادة يتصفون بالعته والبلاهة.

(3) الاتجاه الاجتماعي :استند الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية إلي أسباب تتعلق بالظروف الخارجة عن الفرد سواء الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية وغيرها من الظروف المحيطة، ونشأ هذا المذهب الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخضع علماء الاجتماع هذا السلوك الإجرامي لنفس القواعد التي يخضع لها كافة صور السلوك الاجتماعي، وقد تعددت الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص واتسمت في بادئ الأمر بالطابع الفردي وذلك بدراسة حالات فردية وبحث نوعية معينة من الجرائم كل علي حدة، وفي تطور لاحق ومحاولة لوضع تفسير عام ظهرت بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي استنادا لعوامل إجتماعية.

(http://www.startimes.com/?t=15198597)

وترى رحاب عبدالله (2005: 48) أن النظريات الاجتماعية تؤكد على أن الدوافع والظروف التى تدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة كامنة فى البيئة الاجتماعية الثقافية أى أن ارتكاب الجريمة إنما يرجع إلى وجود عوامل خارجة عن الفرد تظهر فى البيئة الاجتماعية أو السياسية أو الجغرافية أو فى الأبنية الإجتماعية، وفيما يلى عرض أهم هذه النظريات: (أ) النظرية الايكولوجية (البيئية): تعتبر الدراسات الايكولوجية من أهم الدراسات التى ساهمت فى مجال تفسير الجريمة والإنحراف، فقد تركزت الفكرة الرئيسية لها على وجود مناطق إجرامية أو منبع للإنحراف داخل كل مدينة، وقد حاول أحد الايكولوجين تشخيص هذه المناطق وتحديد أنماطها ومعالمها مميزاً بين سبعة أنماط أو أنواع لمناطق الإنحراف على النحو التالى: - منطقة الفقر البسيطة: وتتميز هذه المنطقة بالإزدحام السكانى وبإنتشار السرقة البسيطة نسبياً، وإن كان الغالبية العظمى من الفقراء فى هذه المنطقة لا يرتكبون الجريمة.- منطقة الحى الوضيع: يطغى الفقر عليه، كما أنه منطقة أزقة وظلمات وكهوف رطبة وفيه تقييم الجماعات المهاجرة والأسر التى عضها الفقر بأنيابه المحطمة، والعمال غير المهرة، والمتشردون والمجرمون، ومدمنوا المخدرات هذا بالإضافة إلى ما تتسم به هذه المنطقة من إزدحام سكانى وكثرة التنقل وعدم وجود فوارق إجتماعية إلى حد ما، ومن ثم فإن الحى الوضيع تنشأ فيه الجريمة.- المناطق الهامشية: وهى المناطق التى تعيش على هامش المجتمع التقليدى، والتى يفصلها عنه عوائق طبيعية أو إجتماعية، وأن مثل هذه المنطقة ميدان قتال لثقافات متصارعة وفى بعض الأوقات ميدان قتال لعصابات تمثلها، وإن مثل هذه التصارع بين الثقافات يجعل هذه المناطق منابت للجريمة.- منطقة منازل الغرف المفروشة للإيجار: تتميز هذه المنطقة بوجود أنماط سلوك متنوعة ولا توجد بالمجتمع تقاليد أو أخلاق مقبولة عامة، إنها بطبيعة الحال منطقة تفكك شخصى واجتماعى، كما أن الرغبة فى الأمن أو فى الإستجابة الودية والصداقة لا تجد مكاناً لها، إن الإنسان فى مثل هذه المنطقة سواء أكان رجلاً أو إمرأة يعبر غالباً عن عدم رضائه فى سلوك غير عادى أو إجرامى.- منطقة الحى المنعزل: هى المنطقة التى تتخذها أقلية معينة موطناً دائماً لها فعلى الرغم مما يوجد من تجانس بين أفرادها إلا أن هذه المنطقة يسودها تصارع الثقافات وقد تكون أيضاً مركزاً للجريمة.- مناطق الرزيلة والموبقات: وتتميز هذه المناطق بالرزيلة التى توجه تجارياً وتحميها الشرطة مثل البغاء والمقامرة، كما أنها تجتذب المجرمين الخطرين للعيش فيها، ويسودها الصراع بين أرباب الرزيلة المتنافسين مما قد ينتج عنه قتل تقوم به عصابات.- المناطق الريفية: التى تقوم بإيواء رجال العصابات الهاربين من وجه العدالة، كما تتميز هذه المناطق بالإنسياق إلى الرذائل الصغيرة والإنحرافات ومع هذا فإنها بصفة عامة ليست مركزاً للجريمة الخطرة (رمضان،2000: 87-88). (ب) نظرية التفكك الاجتماعي: تعتمد هذه النظرية فى تفسيراتها التى تقدمها لظاهرة الجريمة على التفكك الإجتماعى والذى يعرفه ميشيل مان بأنه مصطلح يشير إلى " جملة من الإضطرابات التى تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهى مقترنة من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر سلباً على الضبط الإجتماعى بالمجتمع". (http://www.minshawi.com).

واستندت هذه النظرية في تفسيرها للجريمة إلي ما يسود المجتمع من تنازع أو تضارب وهو ما يعرف بالتفكك الاجتماعي، وفي بيان العلاقة بين التفكك الاجتماعي والجريمة ميز أنصار هذه النظرية بين أنواع المجتمعات من ناحية وبين تطور حياة الفرد داخل المجتمع من ناحية أخري، وميز أنصار النظرية بين المجتمع الريفي البدائي ومجتمع الحضر الحديث حيث لاحظوا أن المجتمع الريفي يتميز بالانسجام والرقابة المتبادلة بين أعضائه وتسوده مجموعة متشابهة من القيم والتقاليد والعادات، ويعيش أفراده حياة مشتركة لخدمة مصالح الجماعة وتخلو حياتهم غالبا من النزعة الفردية والصراعات المتبادلة، ويترتب علي ذلك انخفاض معدل الجريمة بصورة كبيرة داخل المجتمع الريفي .(جـ) نظرية الصراع:يعد الصراع من أبرز سمات المجتمع نظراً لندرة الموارد المادية والاجتماعية وعدم كفايتها لطالبيها لذلك تعد محاولة السيطرة على هذه الموارد هي التي تولد العنصر الأساسي للصراع في المجتمع، مما يؤدى إلى خلق القوة التي تستخدم في المحافظة على الموارد لمصلحة جماعة على حساب مصالح الجماعات الأخرى فإنها تستخدم آليات المجتمع المتاحة حتى تأمن مصالحها ويصاغ القانون بشكل يمكنه من التحكم في سلوك الطبقات الأضعف بصورة غير ملائمة.

ويرى " كورز" أن الصراعات الداخلية المرتبطة بالأهداف أو القيم أو المصالح والتي لا تتعارض مع الإفترضات الرئيسية التي ترتكز عليها العلاقات الجماعية تكون عادة ذات وظائف ايجابية بالنسبة لبناء الجماعة، فهذه الصراعات تجعل من الممكن تحقيق إعادة التوافق والتكيف للمعايير والقوى الاجتماعية داخل الجماعة في ضوء الحاجات التي يستشعرها أعضاء هذه الجماعة أو الجماعات الفرعية. وتختلف الجماعات من حيث استجابتها للصراعات الداخلية، فالجماعات العالية التماسك أي التي تظهر درجة عالية من التفاعل كما تعبر عن اندماج الأعضاء إنما تميل إلى إخفاء مظاهر الصراع والتغلب عليها، وهى في الوقت ذاتة تسمح بظهور فرص عديدة للعداء وبقول أخر كلما كانت الجماعات أشد تماسكاً اشتدت مظاهر الصراع (السمرى، 1996: 224-225).(د) نظرية الضبط الإجتماعى: لقد ذهب بعض العلماء فى دراساتهم للجريمة على متغيرات يمكن قياسها إجرائياً، ومن هؤلاء العلماء فريق من الإجتماعيين إتخذوا من متغير الضبط الإجتماعى سبيلاً لتفسير هذه الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجناح عموماً على أنه نتاج حالة " التحرر النسبى" من الإرتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتى تحكم السلوك والعلاقات أثناء

التفاعل الإجتماعى بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة فى ظل إلتزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف (شتا،1987: 92). وقد ذهب شتا (1987: 91) فى هذا الصدد بقوله أن أنصار هذه المدرسة (هرتن وزلى) قد خلص من تحليله للعديد من الدراسات فى هذا المجال للقول بأن أغلب المنحرفين أو الجانحين يعانون من إنفصال واعى عن معاييرهم الأخلاقية والإجتماعية، وكذلك (تراقبز هزخ) والذى أنتهى إلى الفرضية التى تقوم عليها النظرية ومفادها: أن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الأفراد بالمجتمع تنتج الأفعال الإجرامية والجانحة. (ه) نظرية دور كايم اللامعيارية (Anomie): لقد حاول إميل دور كايم تفسير الانحراف من خلال نظرته للعلاقة بين الفرد والمجتمع ، فهو يرى أن تلك العلاقة يحكمها نوعان من الأسس: النوع الأول : التضامن الآلى: ويتمثل في تكاتف بين أفراد المجتمع، يفرضهما العقل الجمعي بسبب التشابه والتماثل بين أعضاء ذلك المجتمع ووحدة مشاعر أفراده ومعتقداهم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهذا النوع يوجد فى المجتمعات البدائية البسيطة لخضوع أفرادها لمثل هذه المعتقدات والأفكار وفقدانه لذاتيته في التغيير. النوع الثاني: التضامن العضوى وفي هذا النوع يظهر التمايز بين أفراد المجتمع في مشاعرهم ومعتقداتهم وأفكارهم و لكل منهم حرية التعبير، مما يحدث نوعاً من الاختلاف في الوظائف والعلاقات بين أفراده، وبالتالي تقل سيطرة العقل الجمعي ويمكن ملاحظة هذا النوع من التضامن في المجتمعات المتطورة مادياً، ومن خلال النوع الثاني من التضامن يبرز في المجتمع حالة من الاختلال في المقاييس والمعايير الاجتماعية التي تساعد على التنبؤ بالسلوك المرغوب فيه من أفراده حتى يصل الأمر إلى انهيار كامل لتلك المعايير وظهور وضع اللامعيارية الأنومى ، ونتيجة لذلك الوضع الجديد تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل قيد فيرتكب أفعالاً تتعارض مع النظام العام للمجتمع ويرى دور كايم أن الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع ، ويصعب القضاء عليها ، فهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع لذا فهي جزء من وظائفه ، والجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه وذلك بانتقاده لبعض قواعد السلوك الشاذة ويعدها جريمة، ومن ثم يعد من يسلك هذا المسلك مجرما، وعندما يقوم أي مجتمع بالقضاء على ظاهرة الجريمة نهائياً فإن المعيار الذي يفصل بين العمل الممنوع والعمل المشروع ينعدم، أي أن الضبط الاجتماعي ينعدم، وهذا يستحيل تحقيقه إلا في مجتمع مثالي (الحميدى،2011). (و) نظرية الثقافة الفرعية:يشير مصطلح الثقافة الفرعية إلى نسق من القيم والاتجاهات وأنماط السلوك التى تتميز بها جماعة اجتماعية عن باقى ملامح الثقافة العامة السائدة فى المجتمع (عوض،2001: 217)، ويمكن القول بأن الثقافات الفرعية أكثر تواجداً داخل المجتمع الحضرى نظراً لما نلاحظة من جماعات متباينة لكل منها ثقافتها الخاصة ومعنى ذلك أن المجتمعات الحديثة تحتوى على العديد من الثقافات الفرعية المتباينة لكل منها نسقها الخاص من المعايير والقيم التى توجه سلوك اعضائها (شتا،1987: 89).

(4) الاتجاه التكاملي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن أن يخضع للتجزئة أي لعوامل ذات صبغة اجتماعية أو عضوية أو نفسية خالصة، بل أن مزيجاً مشتركاً من عدة عوامل هو الذي يؤدى إلى ارتكاب الجريمة، ولو أن أغلب النظريات التكاملية تجمع بصفة خاصة بين العوامل النفسية والاجتماعية(دويدار ومايسة النيال،2005: 162)، وعليه فإن لتفسير الجريمة يجب الأخذ فى الاعتبار كل العوامل المسببة لها وهذا ما عمدت إليه النظريات التكاملية من خلال بحثها فى جميع العوامل المتداخلة التى تدفع إلى الجريمة (خيرية حسناوى،115:2012). وينطلق الاتجاه التكاملي فى تفسيره للجريمة من ثلاث نقاط أساسية هى :- الشمولية: أى أنه لا يربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط، كما فعلت المدرسة البيولوجية أو النفسية، ولا يربطة بدراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية أو الفعل فقط كما تفعل المدرسة الاجتماعية، بل ينظر إلى الاثنين وكأنهما وجهين لعملة واحدة، فالسلوك الإجرامي بصورة شمولية الفعل والفاعل الجريمة والمجرم معاً.- عدم الارتباط باختصاص معين: فالاتجاه التكاملي لا ينطلق من اختصاص معين أو مدرسة محددة، بل ينطلق من محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التى عالجت الجريمة والسلوكيات المنحرفة، ويحاول أخذ ما هو الأفضل والمناسب فى التفسيرات المختلفة التى قدمت من طرف الاختصاصات والمدارس والاتجاهات العلمية المختلفة.- تعدد العوامل: حيث ينطلق الاتجاه التكاملى من أن الجريمة والسلوكيات المنحرفة لا تقاس بعامل واحد فقط بل بمجموعة من العوامل والتى من شأنها أن تؤثر فى الفعل (الجريمة)، والفاعل (المجرم)، ويربط بين هذه العوامل بصورة تفاعلية وتكاملية لا بقصد الوصول إلى نموذج تفسيري موحد أو قانون عام أو نظرية محددة، ولكن بقصد الوصول إلى درجة من الفهم تكون أكثر صلاحية وعقلانية من النظريات والمدارس الأخرى (طالب، 1998: 120-121). ومن أهم نظريات الاتجاه التكاملي:(أ) نظرية التكوين أو الاستعداد الإجرامي:لم تقتصر هذه النظرية علي فكرة تعدد الأسباب التي تؤدي إلي تحقق السلوك الإجرامي، وإنما بينت كيفية تفاعل هذه الأسباب مع بعضها في إنتاج الظاهرة الإجرامية، وتقوم هذه النظرية علي أن المجرم يكون لديه استعداد بعدم تقبل قواعد السلوك الاجتماعي وإحترام الآخرين في المجتمع، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الاستعداد الإجرامي لدي الفرد، ولكن هذا الاستعداد الإجرامي يعتبر حاله ساكنة لا تؤدي بالضرورة إلي إرتكاب الجريمة وإنما تخلق لدي الفرد ميلا تجاه الإجرام، وهذا الميل لا يتحول إلي جريمة إلا إذا إقترن وتفاعل مع عوامل أخري خارجية، بحيث يمكن القول أن الجريمة ما هي إلا نتيجة تفاعل عوامل داخلية تتعلق بتكوين الشخص وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة.(ب) نظرية روبرت ميرتون: يرى عالم الاجتماع الأمريكي" روبرت ميرتون" وكثيرون من

أتباعه أن البناء أو النظام الإجتماعى في المجتمع الكبير يمارس ضغوطاً على بعض الأشخاص تدفعهم إلى السلوك غير السوي، وأن السلوك الإنحرافى ماهو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافياً وبين الوسائل التي تفرزها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف(دويدار ومايسة النيال،2005: 163).(جـ) نظرية أنريكوفيرى: يعتبر إنريكو فيرى أبرز مؤسسي علم الاجتماع الجنائي، ويرى أن الجريمة ظاهرة مركبه تشترك وتتداخل فيها ثلاثة عوامل هى:عوامل شخصية: وتشمل التكوين العضوي للفرد والمقومات الفيزويولوجية والنفسية والجنس والعمر والأساس العرقي والمهنة بالإضافة إلى الوضع المدني والطبقة التي ينتمي إليها.عوامل طبيعية: قوامها البيئة الجغرافية بكل مكوناتها كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي وتعاقب حركة الليل والنهار والفصول ومكونات التربة والمحاصيل الزراعية.عوامل اجتماعية: وتتمثل فى الكثافة السكانية والثقافة السائدة في المجتمع والعادات والتقاليد والدين والأوضاع الأسرية، ومجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والنظم القضائية فى المجتمع الذى يحيط بالفرد (عبيد،1993:116). (د) نظرية الإغتراب (ميلفين سيمان): ويقصد بالاغتراب شعور الفرد بالاستياء والتذمر والاحساس بالعزلة والوحدة وإحساس الفرد بفقدان المعايير الاجتماعية التى تضبط السلوك، مما يفقده القدرة على ضبط سلوكه (بوخميس:2010:79)، وبالتالي فإن هذه النظرية ترى ان اغتراب الشخص عن ذاته، وغياب الهدف لديه بحيث تصبح الحياه بلا معنى يؤدى به إلى عدم السيطرة على سلوكه وعلى محيطه الاجتماعى مما يولد لديه حالة إحباط ويأس تؤدى به إلى الانحراف (خيرية حسناوي،2012:117). (ه) نظرية الاحتواء (والتر ركلس):يفترض والتر ركلس فى هذه النظرية أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف، وقد استمد ركلس هذا الافتراض من علم الاجتماع وعلم النفس فالقوى الخارجية التى تؤثر على الفرد استمده من علم الاجتماع اما القوى الداخلية فاستمدها من علم النفس، ويرى ركلس إلى جانب القوى الداخلية والخارجية التى تدفع الفرد إلى الجريمة توجد قوى أخرى داخلية وخارجية تعزل وتحمى الفرد من الوقوع فى الجريمة ويشار إليها بقوى الاحتواء الداخلي والخارجي والتي تعمل على ضبط سلوك عن تحقيق رغبته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الاحتواء الخارجي يتولاه البناء الإجتماعى الذى يتحكم فى ضبط سلوك الفرد، ويتقد ركلس أن ضعف أو غياب هذا الاحتواء يجعل الفرد عرضه للانحراف (المشهدانى،2005: 147-148).

(5) الاتجاه النوعي فى تفسير الجريمة: يعبر هذا الاتجاه الحديث إلى حد ما عن الباحثين في سببية الجريمة في التوصل إلى نظرية جديرة بتفسير السلوك الإجرامي بصفة عامة، وبالتالي إنصب الاهتمام على دراسة بعض الجرائم ذات النمط الخاص والتي يرتكبها طراز معين من الجناة ومن أهم النظريات المهتمة بالاتجاه النوعي في تفسير الجريمة:(أ)- نظرية التوتر: التي قدمها " سيتورات لوتيير" في تفسير جريمة النصب التي يرتكبها الجاني على إنفراد، حيث ظهر له أن عملية النصب هنا تأتى كمحاولة لتخفيف ما يعانية المذنب من توتر.(ب)- نظرية البت لادوين ليميرت: الذي ركز على دراسة جريمة تزوير الشيكات التى يرتكبها السذج بالذات، حيث توصل إلى هذه النظرية التي تفسر كتابة الشيك هنا كمخرج من ورطة أو مأزق حرج يحيط الجاني (دويدار ومايسة النيال، 2005: 166). أيضاً من أهم الجرائم التى قام هذا الاتجاه بتفسيرها ما يطلق عليه جرائم "الانحراف الوظيفى" والذى يعتبره بعض علماء الجريمة ظاهرة مصاحبة للنظام البيروقراطى، ويعتمد هذا النظام على أنه حيثما وجدت أشكال البيروقراطية فى نظام الحكم يوجد اتجاه قوى من جانب الموظفين المسئولين للإعتقاد بأن سلطاتهم الوظيفية تخول لهم امتيازات خاصة، وهم على ذلك يميلون إلى الاستخدام المتزايد لتلك السلطات لمصالحهم يصبحون بالتالي منحرفين وظيفيين من خلال إساءة استخدام المنصب (دويدار ومايسة النيال،2005:169).

وبعد استعراض النظريات العلمية المختلفة المفسرة للسلوك الإجرامى فإن الدراسة الحالية تتبنى الاتجاه التكاملى فى تفسيرها للجريمة حيث يرى هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامى هو سلوك مركب لا يمكن إرجاعة إلى عامل واحد نفسى أو اجتماعى أو بيولوجى بل لابد من تضافر مجموعة من العوامل تؤدى لارتكاب الجريمة ومن ثم تفسير الجريمة من جوانبها المختلفة.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على 30 دراسة أجريت على الجريمة فى بيئات مصرية وعربية وكذا بيئات أجنبية هى (السيد (1991)، نادية السيد (1992)، سلوى المهدى (1992)، هدى البابلى(1994)، هناء البرقاوى (1995)، شاهين (2001)، سلطان (2002)، مروة رياض (2002)، النجداوى(2003)، الجميل (2004)، التميمى (2004)، خليفة (2004)، عوض (2004)، أمينة عفيفى (2005)، رحاب عبدالله(2005)، الشرارى (2006)، عبد الرشيد ومخلوف (2007)، طلبة (2008)، مزوز بركو(2008)، القحطانى(2010)، بن براك (2010)، الغامدى(2010)، الشديفات والرشيدى (2016)، رمضان(2010)، نورى عبد الله(2011)، خيرية حسناوى (2012)، نجلاء الوردانى(2013)، نادية مرسى (2015)، الشديفات والرشيدى(2016)، Anderson(1999)، Steven C. Deller& Melissa A.Deller(2010)).

يمكن الخروج بمجموعة من النقاط والملاحظات الهامة التالية:

1-أكثر أنماط الجرائم التى يرتكبها الأفراد هى: جرائم القتل، والسرقة، والاتجار فى المخدرات، والإعتداء الجسيم، والنصب، والتزوير، والرشوة، وجرائم الأداب، ومن أهم أنماط الجرائم التى تركب فى

الحضر: السرقة والنشل والاتجار فى المخدرات والدعارة والزنا، ومن أهم أنماط الجرائم التى ترتكب فى الريف: القتل والثأر والاعتداء الجسيم والسرقة.

2-أهم الدوافع والعوامل التى تدفع الأفراد لإرتكاب الجريمة: المستوى الإقتصادى المتدنى، التفكك الأسرى، الفقر، رفاق السوء، التنشئة الأسرية الغير سوية، الحاجة إلى المال، البطالة، تفشى الإدمان فى المجتمع، تدنى مستوى التعليم، القهر والجهل، مشاهدة الأفلام والبرامج الإباحية.

3- أكثر الأسباب التى تدفع الأفراد لإرتكاب جريمة القتل عن غيرها من الجرائم الأخرى تتمثل فى: الأخذ بالثأر، الإنتقام، الدفاع عن الشرف، المشاجرة.

4- الأمية، وعدم الإستقرار فى الزواج، وعدم كفاية الدخل، والتفكك الأسرى، وضعف الوازع الدينى، والمعاملة القاسية من قبل الوالدين، والتفرقة بين الأبناء، والتدليل الزائد من أهم الاسباب التى تدفع بالأفراد لإرتكاب جريمة القتل فى محيط الأسرة.

5- هناك جرائم معينة قد تقدم المرأة على ارتكابها وهى: القتل العمد، الإعتداء الجسيم بشقيه (الضرب المؤدى إلى حدوث عاهة مستديمة- الضرب المفضى إلى موت)، الخنق، الدعارة، والزنا والخيانة الزوجية، والسرقة.

6- تتمثل أهم الأسباب التى تدفع المرأة لارتكاب الجريمة فى: الخلافات الزوجية، الغيرة والإنتقام، الخيانة الزوجية، عدم كفاية الدخل، إهانة الزوج لزوجته، العنف الأسرى ضد المرأة، الضغوط النفسية، وأخيراً ضعف الوازع الدينى والقيم الأخلاقية.

7-أكثر الفئات العمرية إقترافاً للجريمة سواء من الذكور أو الإناث هى فئة الشباب أقل من 40 سنة ويرجع ذلك إلى أنها المرحلة التى تتميز بالقوة ويتصارع فيها الأفراد لتوفير احتياجات المعيشة وتحقيق أهدافهم، كما يتميز الشباب بأنهم أكثر رغبة فى تغيير الحياه التقليدية والتى يرون أنها تحد من طموحاتهم وأحلامهم ومن ثم قد يلجأون إلى الأساليب غير المشروعة فى تحقيق تلك الطموحات.

8-اختلاف إجرام الرجل عن المرأة فقد أوضحت الدراسات السابقة أن إجرام الرجل يفوق إجرام المرأة سواء من حيث الكم أو النوع أو الدافع.

9-ركزت جميع الدراسات السابقة والتى تم استعراضها على دراسة ظاهرة الإجرام فى حد ذاتها وهو النمط الشائع والمألوف للباحثين فى حين ركزت دراسة واحدة على دراسة ظاهرة العودة للجريمة أى الأسباب التى تدفع المجرم إلى ارتكاب جرائم أخرى بعد ارتكابة الجريمة لأول مرة وأظهرت النتائج أن من أهم هذه الأسباب: النبذ والمقاطعة وعدم ايجاد المساعدة والإهتمام من جانب أفراد المجتمع، ومن ثم فإن هذا المجال مازال فى حاجة إلى مزيد الدراسات والبحوث.

10-ندرة الدراسات التى ركزت على دراسة "الضحية" حيث اقتصرت على دراسة واحدة اهتمت بتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجريمة على أسر الضحايا والتي من أهمها: أن الجريمة خلفت وراءها حوالي ثمانين طفلا يتيما من عائلات الضحايا فقدوا آباءهم في لحظة واحدة ترتب عليها حرمان هؤلاء الأطفال من مصدر من أهم مصادر الإشباع العاطفي لهم، ومن ثم يحتاج هذه المجال إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث، كما وتفتح هذه الدراسة المجال للبحث عن كافة الاثار التى تقع على المجتمع من إرتكاب الجريمة.

11- من الملاحظ أن الدراسات التى جاءت بعد عام 2011 أى بعد الأحداث والإضطرابات التى وقعت بالمجتمع لم تستطيع الاعتماد على عينة من المسجونين ممن ارتكبوا جرائم مختلفة والحصول على بيانات أولية منهم مما يعنى أن هناك صعوبة فى هذا الشأن وهو ما قد حدث فى الدراسة الحالية.

12- ندرة الدراسات التى اهتمت بدراسة السجن كمؤسسة إجتماعية حيث اهتمت دراسة واحدة بدراسة السجون المصرية توصلت من خلالها إلى أن السجن يمثل مجتمعاً صغيراً له نظام اجتماعى واقتصادى خاص به وتربط أفرادة علاقات مختلفة، ومن ثم مازال هذا المجال فى حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث وذلك للوقوف على طبيعة السجن والعلاقات التى تسود بين أفراده (المسجونين) وتأثير ذلك على دوره فى إصلاح و تهذيب المجرمين.

ومما سبق يتضح أن هناك فجوة بحثية فى الدراسات التى تناولت الجريمة فى محافظة المنوفية محل الدراسة والتى تعتبر واحدة من أهم محافظات الجمهورية، تمثلت فى دراسة واحدة هى التى أمكن للباحثة الإطلاع عليها وهى دراسة أمينة عفيفى (2005) والتي تناولت جريمة القتل فى المحيط العائلي وعلاقتها بالتفكك الأسرى، ومن ثم تأتى هذه الدراسة لتساعد على سد هذه الفجوة حيث الاهتمام بدراسة الجريمة بمحافظة المنوفية من حيث أنماطها وخصائص مرتكبيها والمتمثلة فى النوع، والسن، والمستوى التعليمى، والحالة الزواجية، والمهن التى يعملون بها وذلك خلال الفترة من (2006-2012م)، وكذلك دراسة الجريمة (حضر وريف) من خلال تحليل مضمون ما تنشرة جريدة المنوفية من جرائم حدثت بمحافظة المنوفية خلال الفترة من (2013-2017م) للتعرف على أنماط الجرائم التى ترتكب بالمحافظة وخصائص مرتكبيها وكذلك أهم الدوافع التى تؤدى إلى ارتكاب الجريمة سواء فى الريف أو الحضر فى تلك الفترة.

الإجراءات البحثية

منطقة الدراسة

اختيرت محافظة المنوفية كمجال جغرافي لإجراء هذه الدراسة. وتعتبر محافظة المنوفية إحدى محافظات وسط الدلتا والتي تبلغ مساحتها 2543.72 كم تقريباً يغطى القطاع الريفي منها مساحة 1773 كم بنسبة 70 %من المساحة الكلية للمحافظة تقريبا ، كما يبلغ عدد سكان

المحافظة 3.270.431 نسمة ويمثل عدد سكان الريف بها 80% من حجم السكان تقريباً ، وتتكون المحافظة من (9) مراكز إدارية ، و(10) مدن و(70) وحدة محلية قروية تضم (315) قرية تابعة و(920) كفر وعزبة (تعداد محافظة المنوفية ، 2007).كما أنها تحتل مركزاً متوسطاً بين محافظات مصر من حيث مستوى التنمية ودرجة التريف ، مما يجعلها أقرب إلى تمثيل الريف المصري بدرجة أكثر من معظم المحافظات الأخرى.

مناهج وأدوات جمع البيانات

البيانات الثانويـة: من خلال تحليل البيانات والسجلات الإحصائية المنشورة والمتعلقة بالجريمة والصادرة عن قطاع مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية وذلك على مستوى مصر عـامـة وعلى مستوى محافظــة المنوفية خـاصـة خلال الفترة الزمنية من عام 2006 وحتـى عام 2012م.

ويعد تقرير الأمن العام الكتاب الإحصائي السنوي الذي ترصد فيه وزارة الداخلية كل الجرائم التي وقعت في كل محافظات مصر سواء كانت جنايات أو جنح مصنفة تصنيفا دقيقا حسب نوع الجناية أو الجنحة، وكان التقرير لمن يطلع عليه يلعب دورا كبيرا في قياس نمو أو تراجع الجرائم بأنواعها في مصر، ويتيح للباحثين والعلماء والإعلاميين الوقوف علي أسباب ونتائج الصراع الاجتماعي والأسري، وإخضاعه لدراسة مبنية علي معلومات موثقة تمهيدا لوضع حلول علمية لكل مشكلة علي حدا. وحتى عام 2012م، ظلت مصلحة الأمن العام تصدر " تقرير الأمن العام" سنويا وتبادر بإرساله إلي كل المؤسسات الصحفية والإعلامية، وإلي العلماء والدارسين في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأساتذة علم الإجرام في كليات الآداب بكل الجامعات المصرية إلا أنه صدرت تعليمات سرية من وزير الداخلية لمصلحة الأمن العام بحظر توزيع أو إتاحة «تقرير الأمن العام» للاطلاع عليه إلا بإذن مسبق من الإدارة العامة للإعلام بوزارة الداخلية يحدد فيه مقدم طلب الاطلاع علي التقرير، البيانات التي يريد الحصول عليها، والهدف من حصوله علي هذه البيانات، وقد استند هذا الحظر إلي مبرر أمنى هو: حماية الأمن العام. (http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=19240)

ويرى أن هذا التقرير منع تداوله بعد الأحداث السياسية والأمنية التى مر بها المجتمع المصري عقب أحداث 25 يناير وما تلاها من إضطرابات، وهو ما أكده الباحثون والعاملون بمركز البحوث الإجتماعية والجنائية والذى يعد من أكبر الهيئات المعنية بدراسة ظاهرة الإجرام فى المجتمع والوقوف على أسبابها ودوافها وأثارها على المجتمع.

ب- المنهج المستخدم فى الدراسة (المنهج الوصفى باستخدام تحليل المضمون):

من أهم أهداف هذه الدراسة هو التعرف على أنماط ودوافع الجريمة فى محافظة المنوفية لذلك فإن المنهج المناسب الذى ستتبعه هذه الدراسة هو المنهج الوصفى باستخدام " تحليل المضمون" وذلك للحصول البيانات المطلوبة.

ويعتبر تحليل المضمون أحد الأساليب البحثية شائعة الاستخدام فى الدراسات الإعلامية، وهو يندرج تحت منهج الدراسات الوصفية كما أنه من أقدم الأدوات البحثية التى استخدمت فى المنهج الإعلامي والأكثر شيوعاً فى البحوث المعنية بالرسالة الإعلامية أياً كان موضوعاتها وما فيها من أفكار ومعاني، وعادة ما يتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة يتم صياغتها مسبقاً بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة فى وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة، ويهدف هذا الأسلوب إلى التعرف بطريقة منظمة على اتجاهات المادة التى يتم تحليلها وكذلك الوقوف على خصائصها بحيث يكون ذلك بعيداً عن الانطباعات الذاتية أو المعالجات العشوائية (نسرين حسونة،2011).

ويتطلــب تحليــل المضــمون عنــد اســتخدامه مــا يلى:التحديد الدقيق للمعطيات الضرورية للدراسة،اعتماد وحـدة التحليـل، تحديـد وحـدة للتعـداد والمتمثلــة فــى التكرارات،تحديد خطوات التحليل والتى تتضمن قراءة المادة المحللة ككل ثم تقسيمها إلى أنواع ثم تحديد الفكرة وتفريغها فى إستمارة خاصة بالتحليل.

وتشير خيرية حسناوى (179:2012) إلى أن منهج تحليل المضمون من أكثر المناهج الملائمة للدراسات المسحية للصحف حيث:يمكن إعادة الدراسة والحصول

على نفس النتائج إذا ما تمكن الباحث من تحديد وضبط متغيرات الدراسة بصورة موضوعية وذلك للتقليل من فرصة التحيز والحد من فرص الحكم الذاتى،أن منهج تحليل المضمون لا يقف عند حد جمع المعلومات لوصف الظاهرة وإنما يعمد إلى ترجمة المعطيات الكيفية إلى كمية، والذهاب فى تحليلها وكشف العلاقات بين الأبعاد المختلفة للظاهرة من أجل تفسيرها والوصول إلى نتائج تسهم فى تحسين الواقع وتطويره.

وفيما يلى عرض الإجراءات المنهجية التى تم استخدامها فى تطبيق تحليل المضمون:

أ- إطار التحليل والعينة : يقصد بإطار التحليل "المجال الذى سوف يقوم الباحث بإجراء التحليل عليه"، وقد يكون هذا الإطار مجموعة من الصحف، أو مجموعة من الكتب، أو مجموعة من القصص، أو مجموعة من البرامج التلفيزيونية أو الإذاعية، كما وقد عرف بعض الباحثين إطار التحليل بأنه"مجموع المصادر التى نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمنى للدراسة".وفى هذه الدراسة فإن إطار التحليل الذى تعتمد عليه الدراسة الراهنة هو أعداد جريدة المنوفية والصادرة فى الفترة من (2013-2017م)، لتحليل كل مـا كتب عـن مختلف أنواع الجرائم وكل صور الانحراف السلوكي خلال هذه الفترة الزمنية بمحافظة المنوفية بصفة خاصة سواء بالمناطق الريفية أو الحضرية حتى يمكن الوقوف على الفروق الريفية – الحضرية فيما يتعلق بأنماط الجرائم المرتكبة، نوعية مرتكبيها، أعمارهم، حالتهم الزواجية، مستواهم التعليمى، المهن التى يعملون بها وأخيرا الدوافع التى تدفع الأفراد لارتكاب الجريمة. ومن أهم الأسباب والمبررات التى دفعت الى اختيار جريدة المنوفية أنها تعد أول جريدة متخصصة فى نشر ما يتعلق بالجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية بل وتعد الجريدة القومية الوحيدة التى تهتم بنشر كل ما يتعلق بأخبار المحافظة وليست الجريمة فقط. اعتمد البحث على أعداد جريدة المنوفية الصادرة فى الفترة من 2013-2017م والبالغ عددها (60) عدداً.

ب. فئات ووحدات التحليل: يعتمد نجاح تحليل المضمون ودقته على فئات التحليل أو ما يمكن تسميته بتصنيف المادة حسب مضمونها، وأيضاً على الوحدات التى يتم اختيارها للتحليل، وينبغى على الباحث أن يحقق فى تحديد هذه الفئات والوحدات شروطاً أساسية أهمها: أن تكون الفئات محددة تحديداً واضحاً بحيث تصبح هذه الفئات والوحدات فى النهاية قادرة على الوفاء بأغراض البحث، على أنه يجب التفرقة بين مادة المضمون وشكلة وعادة ما يعبر عنه بسؤالين هما: ماذا كتب أو قيل؟ ، وكيف كتب أو قيل؟ ففئات ماذا قيل تتعلق بوجه عام بالموضوع الذى يدور حوله التحليل، أما فئات كيف قيل فتشمل أشكال وأنواع المادة التى يتم تحليلها وأسلوب عرضها، وفى الدراسة الحالية يعد موضوع الجريمة ممثلاً للنوع الأول من الفئات حيث تحاول الدراسة رصد أنماط الجريمة المرتكبة فى محافظة المنوفية خلال الفترة الزمنية من 2013-2017م، وكذلك التعرف على دوافع ارتكابها.

ج. أداة الدراسة: لتطبيق المنهج المستخدم فى الدراسة تم تصميم استمارة تحليل مضمون تضمنت المتغيرات الرئيسية التى دارت حول الجرائم المنشورة بالجريدة المختارة والتى ترغب الدراسة الحالية فى الوصول إليها، ومن أهم هذه المتغيرات: نمط الجريمة، نوع مرتكبي الجريمة، عدد مرتكبين الجريمة، الحالة الزواجية الجريمة، المستوى التعليمي ،الحالة المهنية لمرتكبين الجريمة، مكان ارتكاب الجريمة (ريف – حضر)، وأخيراً دوافع ارتكاب الجريمة .

ثالثا: التحليل الاحصائى للبيانات: تم الاستعانة ببعض المقاييس والأساليب الإحصائية الوصفية ومنها العرض الجدولى بالتكرارت والنسب المئوية.

النتائج

أولا:- أنماط ومعدلات الجريمة بمحافظة المنوفية

1- جرائـم الجنـح

(أ) أنماط ومعدلات جرائم الجنح المرتكبة بمحافظة المنوفية في الفترة من (2006-2012م):

توضح نتائج جدول (1) والخاصة بجرائم الجنح المرتكبة بمحافظة المنوفية في الفترة من 2006-2012م أن جرائم الجنح بالمحافظة قد بلغت (11249) جنحة، وأن أكثر جرائم الجنح المرتكبة بمحافظة المنوفية هي جرائم القتل والإصابة الخطأ حيث بلغت نسبتها 71,3% من إجمالي المحافظة، تليها جرائم سرقات السيارات بنسبة 7,5%، ثم جرائم سرقات الماشية بنسبة 4,9%، وجرائم سرقات المساكن بنسبة 4,8%، وجرائم سرقات المتاجر بنسبة 4%، وجرائم الحريق بإهمال بنسبة 3,2%، وجاءت كل من جرائم النصب والنشل المرتكبة بمحافظة المنوفية في المرتبة الأخيرة بنسبة 2%، 2,3% على الترتيب، كما أظهرت النتائج أيضاً أن محافظة المنوفية قد خلت تماماً من جرائم الانتحار والشروع فيه في الفترة من 2006-2012.

جدول (1): أنماط ومعدلات جرائم الجنح المرتكبة بمحافظة المنوفية خلال الفترة من (2006- 2012م)

م	نمط الجريمة	العدد	%
1	سرقات المساكن	544	4,8

2	سرقات المتاجـر	453	4
3	سرقـات الماشية	549	4,9
4	سرقـات السيارات	844	7,5
5	النشل	255	2,3
6	النصب	213	2
7	القتل والإصابة الخطأ	8026	71,3
8	الحريق بإهمال	365	3,2
الإجمالي		11249	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات تقارير مصلحة الأمن العام.

2- جرائم الجنايات

(أ)- أنماط ومعدلات جرائم الجنايات المرتكبة بمحافظة المنوفية في الفترة من (2006-2012م):

توضح نتائج جدول (2) والخاصة بجرائم الجنايات المرتكبه بمحافظة المنوفية في الفترة من 2006-2012 أن عدد جرائم الجنايات بالمحافظة قد بلغ (3627 جريمة)، وأن أكثر جرائم الجنايات المرتكبة بمحافظة المنوفية هي جرائم المخدرات حيث بلغت نسبتها 76,2% من جملة جرائم الجنايات، تليها جرائم القتل العمد والشروع فيه بنسبة 7%، ثم جرائم السرقة بالإكراه والشروع فيها بنسبة (5,6%)، تليهم جرائم الاعتداء الجسيم بنسبة (2%)، وجرائم الحريق العمد بنسبة (1,4%)، وجرائم الاعتداء الجنسي والتزوير حيث تساوت نسبة كل منها بالمحافظة 1,1%، ثم جرائم سرقات الأسلاك والكابلات (0,6%)، وجرائم الخطف (0,4%)، وجاءت جرائم مقاومة السلطات والتجمهر والاختلاس المرتكبة بمحافظة المنوفية في المرتبة الأخيرة بنسبة 0,1% لكل منهما، كما أظهرت النتائج أيضاً أن محافظة المنوفية قد خلت تماماً من جرائم الرشوة في الفترة من 2006-2012، وبالنسبة لجرائم الجنايات الأخرى المرتكبة بمحافظة المنوفية فتشير النتائج إلى أنها بلغت (4,5%) من جملة جنايات المحافظة.

جدول (2): أنماط ومعدلات جرائم الجنايات المرتكبة بمحافظة المنوفية فى الفترة من (2006-2012م)

م	نمط الجريمة	العدد	%
1	القتل العمد والشروع فيه	253	7
2	الخطف	15	0,4
3	الحريق العمد	49	1,4
4	السرقة بالإكراه والشروع فيها	202	5,6
5	المخدرات	2764	76,2
6	الاعتداء الجسيم	71	2
7	الاعتداء الجنسى	40	1,1
8	سرقات الأسلاك والكابلات	21	0,6
9	الاختلاس	4	0,1

10	التزوير	41	1,1
11	مقاومة السلطات والتجمهر	2	0,1
12	جنايات أخرى	165	4,5
الإجمالي		3627	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات تقارير مصلحة الأمن العام.

ثانياً : الفروق الريفيـة – الحضرية للجريمـة بمحافظة المنوفية

1. أنماط ومعدلات الجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م:

باستعراض النتائج الواردة بجدول (3) والخاصة بأنماط ومعدلات الجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية في الفترة من 2013-2017م يتبين أن أكثر الجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية فى تلك الفترة هى جرائم القتل العمد والشروع فيه عدد (67جريمة)، يليها جرائم السرقات الأخرى عدد (25جريمة)، ثم جرائم المخدرات عدد (23جريمة)، وجرائم الاعتداء الجسيم عدد (13جريمة)، بلغت نسبة كل منها على الترتيب (36,6%)، (13,7%)، (12,6%)، (7,1%)، وذلك من جملة الجرائم المرتكبة بالمحافظة فى الفترة من 2013-2017م، تلى ذلك كل من جرائم السرقة بالاكره والاعتداء الجنسى حيث بلغ عدد كل منها (10جرائم) بنسبة (5,5%) لكل منهما. وجاءت كل من جرائم مقاومة السلطات والتجمهر والسطو المسلح وحيازة سلاح نارى بنسبة (0,5%) لكل منها، وكل من جرائم الانتحار والحريق العمد والنصب والاحتيال بنسبة (2,2%) لكل منهما في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة ارتكابها بمحافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م.

جدول (3): أنماط ومعدلات الجرائم المرتكبة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م

نمط الجريمـة	العدد	%
القتل العمد والشروع فيه	67	36,6
الاعتداء الجسيم	13	7,1
القتل الخطأ	7	3,8
جرائم المخدرات	23	12,6
الخطف	7	3,8
الحريق العمد	4	2,2
السرقة بالإكراه والشروع فيه	10	5,5
الانتحار	4	2,2
التزوير	6	3,3
السطو المسلح	1	0,5
الاعتداء الجنسي	10	5,5
سرقات أخرى	25	13,7
مقاومة سلطات وتجمهر	1	0,5
النصب والاحتيال	4	2,2
حيازة سلاح نارى	1	0,5
الإجمالى	183	100

2- الفروق (الريفيـة- الحضرية) للجريمة بمحافظة المنوفية وفقـاً لنمط الجريمة

تشير البيانات الواردة بجدول (4) والخاصة بالفروق الريفية – الحضرية للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية

فى الفترة من 2013-2017م والمنشورة بجريدة المنوفية وذلك وفقاً لمكان ارتكابها (حضر - ريف) إلى أن أكثر الجرائم التى ارتكبت بحضر محافظة المنوفية فى تلك الفترة هى جرائم القتل العمد والشروع فيه وبلغت نسبتها (33,3%)، يليها كل من جرائم السرقات، الاتجار فى المخدرات وبلغت نسبتها (11,1%) بكل منهما، ثم جرائم السرقة بالإكراه والشروع فيها بنسبة (7,4%)، وجرائم الاعتداء الجسيم والاعتداء الجنسى بنسبة (6,5%) بكل منهما، فى حين تمثلت الجرائم التى انخفضت نسبة ارتكابها بحضر محافظة المنوفية فى جرائم السطو المسلح وحيازة سلاح نارى ومقاومة السلطات والتجمهر بنسبة (0,9%) فى كل منهما، وجرائم الحريق العمد بنسبة (2%)، وجرائم الانتحار بنسبة (2,8%)، وجرائم النصب والاحتيال بنسبة (3,7%).أما بالنسبة لأكثر للجرائم التى ارتكبت فى ريف محافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م فقد تمثلت فى أربعة جرائم هى جرائم القتل العمد والشروع فيه حيث بلغت نسبتها (41,3%) من جملة الجرائم المرتكبة فى الريف، يليها جرائم السرقات بنسبة (17,3%)، وجرائم المخدرات بنسبة (14,6%)، وجرائم الاعتداء الجسيم بنسبة (8%)، أما أقل الجرائم المرتكبة فى الريف فكانت جرائم الانتحار بنسبة (1,3%)، وكل من جرائم الخطف والقتل الخطأ والتزوير والسرقة بالاكراه والشروع فيها بنسبة (2,7%) لكل منها، وجرائم الاعتداء الجنسى بنسبة (4%).

جدول (4): توزيع الجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م وفقاً لمكان ارتكابها (حضر - ريف)

نمط الجريمة	حضر		ريف	
	العدد	%	العدد	%
القتل العمد والشروع فيه	36	33,3	31	41,3
الاعتداء الجسيم	7	6,5	6	8
القتل الخطأ	5	4,6	2	2,7
جرائم المخدرات	12	11,1	11	14,6
الخطف	5	4,6	2	2,7
الحريق العمد	2	2	2	2,7
السرقة بالإكراه والشروع فيه	8	7,4	2	2,7
الانتحار	3	2,8	1	1,3
التزوير	4	3,7	2	2,7
السطو المسلح	1	0,9	0	0
الاعتداء الجنسى	7	6,5	3	4
سرقات أخرى	12	11,1	13	17,3
مقاومة سلطات وتجمهر	1	0,9	0	0
النصب والاحتيال	4	3,7	0	0
حيازة سلاح نارى	1	0,9	0	0
الإجمالـــي	108	100	75	100

3- الفـروق (الريفيـة- الحضريـة) للجريمـة بمحافظة المنوفية وفقـاً لنـوع مرتكبيها:

فيما يتعلق بالفروق (الـريفيـة – الحضريـة) للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م والمنشورة بجريدة المنوفية وذلك وفقاً لنوع مرتكبيها

تشير البيانات الواردة بجدول (5) إلى إرتفاع نسبة الذكور فى كل من ريف وحضر المحافظة، حيث بلغت نسبة الذكور المرتكبين للجريمة فى الحضر (91,5%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الحضر، بينما بلغت نسبة الذكور المرتكبين الجرائم فى الريف(89,4%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الريف، فى حين تشير النتائج إلى انخفاض نسبة الإناث المرتكبات الجريمة بمحافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م حيث بلغت نسبتهن فى حضر المحافظة (8,5%) من جملة المرتكبات الجريمة بحضر الجمهورية، وريف المحافظة (10,6%) من جملة المرتكبات الجريمة بريف المحافظة، كما يتضح من نتائج جدول (5) أن عدد الإناث المرتكبات للجريمة بحضر محافظة المنوفية أعلى من عدد الإناث المرتكبات للجريمة فى الريف حيث بلغ عددهن فى الحضر (15)، وبلغ عددهن فى الريف (10).

4- الفـروق (الريفية- الحضرية) للجريمة بمحافظة المنوفية وفقـاً لعمر لمرتكبيها

فيما يتعلق بالفروق الريفية – الحضرية للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م وذلك وفقاً لسن مرتكبيها، تظهر النتائج الواردة بجدول (6) إرتفاع نسبة الشباب (أقل من 40سنة) المرتكبين الجريمة بمحافظة المنوفية سواء بريف أو حضر المحافظة، حيث بلغت نسبة الشباب فى الحضر (61%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الحضر، فى حين بلغت نسبة الشباب المرتكبين الجريمة فى الريف (63,8%) من جملة مرتكبي الجريمة في الريف، أما بالنسبة لكبار السن المرتكبين الجريمة بمحافظة المنوفية فقد تبين ارتفاع نسبتهم فى الريف عنه فى الحضر حيث بلغت نسبتهم فى الريف (13,8%) مقارنة (5,6%) فى الحضر.

جدول (5): توزيع مرتكبى الجرائم المنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017 م على (حضر - وريف) محافظة المنوفية وفقـاً للنوع

النوع	حضر		ريف		الاجمالى	%
	العدد	%	العدد	%		
ذكور	162	91,5	84	89,4	246	90,8
إنـاث	15	8,5	10	10,6	25	9,2
الإجمالي	177	100	94	100	271	100

جدول (6): توزيع مرتكبي الجرائم المنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017 م على (حضر - وريف) محافظة المنوفية وفقـاً للعمر

السـن	حضر		ريف		الاجمالى
	العدد	%	العدد	%	
شباب (أقل من 40 سنه)	108	61	60	63,8	168
كبار السن (40 سنه فأكثر)	10	5,6	13	13,8	23
غير مبين	59	33,3	21	22,4	80
الإجمالي	177	100	94	100	271

5-الفـروق (الريفية- الحضرية) للجريمة بمحافظة المنوفية وفقـاً للحالة الزواجية لمرتكبيها:

توضح البيانات الواردة بجدول (7) والخاصة بالفروق الريفية–الحضرية للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م وذلك وفقاً للحالة الزوجية لمرتكبيها أن المتزوجين هم الأكثر ارتكاباً للجريمة سواء بريف أوحضر المحافظة، حيث بلغت نسبة المتزوجين المرتكبين الجريمة فى الحضر (15,8%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الحضر، فى حين بلغت نسبة المتزوجين المرتكبين الجريمة فى الريف (31,9%) من جملة مرتكبى الجريمة فى الريف، أما العزاب المرتكبون

الجريمة فى كل من ريف وحضر محافظة المنوفية فبلغت نسبتهم (12,4%) فى الحضر، و(12,8%) فى الريف، وانخفضت نسبة المطلقين المرتكبين الجريمة بحضر المحافظة (0,6%) فى حين لم ترتكب أى جرائم من قبل المطلقين بريف المحافظة، كما لم ترتكب أى جرائم من قبل الأرمل سواء بريف أو حضر محافظة المنوفية.

6- الفروق (الريفيـة- الحضريـة) للجريمـة بمحافظة المنوفية وفقـاً للمستوى التعليمى لمرتكبيها:

باستعراض النتائج الواردة بجدول (8) والخاصة بالفروق الريفية–الحضرية للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م وذلك وفقاً للمستوى التعليمى لمرتكبيها، تشير النتائج إلى أن أكثر الفئات ارتكابا للجريمة هى فئة الأميين سواء بريف أوحضر المحافظة، حيث بلغت نسبة الأميين فى الحضر (31,1%) و (69,1%) وذلك من جملة مرتكبى الجريمة فى كل من الحضر والريف، يلى ذلك من مستواهم التعليم متوسط حيث بلغت نسبتهم (8,5%) فى الحضر و(13,8%) فى الريف، وبالنسبة لذوى التعليم العالي والمرتكبين الجريمة بالمحافظة فى الفترة من 2013-2017م فقد ارتفعت نسبتهم فى كل من حضر وريف المحافظة حيث بلغت (2,8%) فى الحضر، و(1,1%) فى الريف.

7- الفروق (الريفيـة- الحضريـة) للجريمـة بمحافظة المنوفية وفقـاً لمهنة مـرتكبيهـا:

فيما يتعلق بالفروق الريفية – الحضرية للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م وذلك وفقاً لمهنة مرتكبيها، تظهر النتائج الواردة بجدول (9) إرتفاع نسبة كل من العاطلين، والعمال العاديين والحرفيين، والطلاب، وربات المنزل، والسائقين المرتكبين الجريمة فى حضر محافظة المنوفية حيث بلغت نسبة العاطلين (28,2%)، ونسبة العمال العاديين والحرفيين (11,3%)، ونسبة كل من الطلاب المرتكبين الجريمة وربات المنزل (8,5%) لكل منهما، والسائقين بنسبة (5,6%) أما أقل المهن ارتكاباً للجريمة بحضر المحافظة فكانت فئتى العاملين بالقطاع الحكومى والخاص حيث بلغت نسبة كل منها (3,4%)، وفئة المزارعين (0,6%)، من جملة مرتكبى الجريمة فى الحضر.

جدول (7): توزيع مرتكبي الجرائم المنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017 م على (حضر - وريف) محافظة المنوفية وفقاً للحالة الزواجية

الحالة الزواجية	حضر		ريف		الاجمالى
	العدد	%	العدد	%	
أعزب	22	12,4	12	12,8	34
متزوج	28	15,8	30	31,9	58
مطلق	1	0,6	0	0	1
أرمل	0	0	0	0	0
غير مبين	126	71,2	52	55,3	178
الإجمالي	177	100	94	100	271

جدول (8): توزيع مرتكبى الجرائم المنشورة بجريدة المنوفية في الفترة من 2013-2017 م على (حضر - وريف) محافظة المنوفية وفقـاً لمستوى التعليم

مستوى التعليم	حضر		ريف		الاجمالى
	العدد	%	العدد	%	
أمي	55	31,1	65	69,1	120
متوسط	15	8,5	13	13,8	28
عالي	5	2,8	1	1,1	6
غير مبين	102	57,6	15	16	117
الإجمالي	177	100	94	100	271

جدول (9): توزيع مرتكبي الجرائم المنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017 م على (حضر - وريف) بمحافظة المنوفية وفقاً للمهنة

م	المهنـــة	حضـر		ريـف		الاجمالى
		العدد	%	العدد	%	
1	مـــزارع	1	0,6	7	7,4	8
2	عـــاطـــل	50	28,2	39	41,5	89
3	سائـــق	10	5,6	4	4,3	14
4	طـــالب	15	8,5	4	4,3	19
5	عمـــل حكومـــى	6	3,4	1	1,1	7
6	ربـــــة منـــزل	15	8,5	10	10,6	25
7	عمـــل خـــاص	6	3,4	0	0	6
9	عامل عادى أو حرفى	20	11,3	12	12,8	32
10	تـــاجـــر	1	0,6	2	2,1	3
10	غير مبين	50	29,9	15	16	68
الإجمالي		177	100	94	100	271

وبالنسبة لمرتكبين الجريمة فى ريف محافظة المنوفية فقد أظهرت النتائج أن اكثر الفئات ارتكاباً للجريمة فى ريف المحافظة هم فئة العاطلين وفئة العمال العاديين والحرفيين وربات المنزل وفئة المزارعين حيث بلغت نسبة كل منهم (41,5%)، (12,8%)، (10,6%)، (7,4%) على الترتيب،أما أقل المهن ارتكاباً للجريمة فى الريف من يعملون بالوظائف الحكومية بنسبة (1,1%)، والتجار بنسبة (2,1%)، والسائقين والطلاب بنسبة (4,3%) بكل منهما.

8- الفروق (الريفية- الحضرية) للجريمة بمحافظة المنوفية وفقاً لـدوافع مرتكبيها

فيما يتعلق بالفروق الريفية – الحضرية للجرائم المرتكبة بمحافظة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م والمنشورة بجريدة المنوفية وذلك وفقاً لدوافع مرتكبيها، تشير نتائج جدول (10) إلى أن أهم الدوافع التى تأتى فى مقدمة ما يدفع سكان الحضر لارتكاب الجريمة هى : الحاجة إلى المال بنسبة (53,9%) من جملة الدوافع بالحضر، يلها المشاجرات والمشادات الكلامية بنسبة (11,7%)، ثم الرغبة فى الانتقام ودافع السرقة بنسبة (6,5%) لكل منهما، الخلافات العائلية بنسبة (5,7%)، ارتفاع تكاليف الزواج بنسبة (4,5%).

أما عن أهم الدوافع التى تأتى فى مقدمة ما يدفع سكان الريف إلى ارتكاب الجريمة: الحاجة إلى المال بنسبة (45%)، يليها دافع السرقة بنسبة (13%)، ثم المشاجرات والمشادات الكلامية بنسبة (10%)، والخلافات العائلية/الزوجية بنسبة (9%)، والتستر على جريمة أخرى بنسبة (6%)، الرغبة فى الإنتقام بنسبة (5%)، كما توضح نتائج جدول (10) عن وجود دوافع أخرى تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة فى الحضر عن الريف وهى دافع الخلافات المادية بنسبة (1,9%)، طلب فدية بنسبة (2,6%)، الدفاع عن الشرف وتقليد الأفلام السينمائية بنسبة (0,6%) لكل منهما.

جدول (10): دوافع ارتكاب الجريمة (بحضر وريف) محافظة المنوفية والمنشورة بجريدة المنوفية فى الفترة من 2013-2017م.

دوافـع ارتكاب الجريمة	حضـــر		ريـف	
	العـدد	% ن=154	العـدد	% ن=100
الـرغبة فى الانتقـام	10	6,5	5	5
المشاجـــرات والمشادات الكلاميـــة	18	11,7	10	10
مـــرض نفسى	4	2,6	1	1
الحاجة إلى المال	83	53,9	45	45

التستر علـــى جريمـــة أخـــرى	3	1,9	6	6
الغضب والعصبية	2	1,3	1	1
خلافات عائلية/ زوجية	8	5,2	9	9
المعاملة السيئة من جانب المجني عليه	0	0	2	2
بدافع السرقة	10	6,5	13	13
نزاع على أرض زراعية	0	0	4	4
الشك فى سلوك المجني عليه	0	0	1	1
الخلافات المادية	3	1,9	0	0
طلب فدية	4	2,6	0	0
الـدفاع عن الشرف	1	0,6	0	0
ارتفاع تكاليف الزواج	7	4,5	3	3
تقليد الأفلام السينمائية	1	0,6	0	0

ونستخلص من العرض السابق لأهم النتائج:

- وجود فروق بين الحضر والريف فيما يتعلق ببعض أنماط الجرائم المرتكبة بكل منهما: فقد ارتفعت نسبة بعض الجرائم فى الحضر عنها فى الريف من أهمها الاعتداء الجنسى، وجرائم السرقة بالاكراه والشروع فيها، وجرائم التزوير فى حين ارتفعت نسبة بعض الجرائم فى الريف عنها فى الحضر أهمها جرائم القتل العمد والشروع فيه والاعتداء الجسيم، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء الجنسي فى حضر المحافظة عنها فى الريف إلى أن الريف مازال متمسكاً بالقيم والأخلاق والعادات والتقاليد التى تقلل من ارتكاب تلك الجرائم، أما ارتفاع جرائم الاعتداء الجسيم والقتل العمد والشروع فيه فى الريف عنها فى الحضر فيرجع إلى النزعة العصبية التى غالباً ما يتصف بها أهل الريف، وأيضاً مشكلة الثأر التى غالباً ما تدفع الأفراد فى الريف إلى ارتكاب جريمة القتل، كذلك تشير النتائج إلى أن هناك بعض الجرائم التى لم ترتكب فى الريف مقابل ارتكابها فى الحضر وهى جرائم مقاومة السلطات والتجمهر النصب والاحتيال والسطو المسلح.
- عدم وجود فروق بين الريف والحضر من حيث نوع المرتكبين للجريمة، حيث ارتفاع نسبة الذكور المرتكبين للجريمة سواء فى الحضر أو الريف مقابل انخفاض نسبة الإناث المرتكبات للجريمة فى كل من الريف والحضر أيضاً، وتؤكد هذه النتائج صحة النظريات والدراسات التى تؤكد أن الذكور أكثر إجراماً من المرأة نظراً لاختلاف كل منهم سواء من الناحية البيولوجية أو الاجتماعية أو النفسية، والعاطفة التى تغلب على طبيعة المرأة والتى تجعلها أقل إرتكاباً للجريمة من الرجل، وإن كانت النتائج تشير إلى ارتفاع عدد الإناث المرتكبات الجريمة فى الحضر عنه فى الريف فقد يرجع ذلك إلى أن معظم النساء فى الحضر هن أكثر احتكاكاً بالبيئة المحيطة بهن عن النساء فى الريف.
- عدم وجود فروق بين المرتكبين الجريمة سواء فى حضر المحافظة أو الريف فيما يتعلق بحالتهم الزواجية حيث ارتفعت نسبة المتزوجين والغير متزوجين المرتكبين الجريمة سواء في الريف أو الحضر.
- عدم وجود فروق بين المرتكبين الجريمة فى كل من ريف وحضر محافظة المنوفية فيما يتعلق بمستواهم التعليمي حيث ارتفعت نسبة الأميين المرتكبين للجريمة فى حين انخفضت نسبة من مستواهم التعليمي عالى سواء فى الريف أو الحضر، وهذه نتيجة طبيعية فقد أكدت الدراسات على أن هناك علاقة بين التعليم والجريمة فكلما انخفض المستوى التعليمي للفرد كان أكثر عرضة لارتكاب الجريمة فى المجتمع ويرجع ذلك إلى انخفاض المستوى الثقافي لهذه الفئة وقلة معارفهم وخبراتهم والتى يكسبها التعليم للفرد مما يجعلهم أقل قدرة على التكيف مع ظروف الحياة وأقل قدرة على معالجة مشكلاتهم مما قد يوقعهم فى ارتكاب الجريمة.
- وجود فروق بين الريف والحضر فيما يتعلق ببعض المهن المرتكبة للجريمة، حيث ارتفعت نسبة السائقين المرتكبين الجريمة فى الحضر وانخفضت فى الريف، وكذلك بالنسبة للطلاب المرتكبين الجريمة فقد ارتفعت نسبتهم فى الحضر عنه في الريف .
- عدم وجود فروق بين ريف وحضر محافظة المنوفية بالنسبة لفئة الشباب المرتكبين الجريمة حيث ارتفعت نسبة الشباب المرتكبين للجريمة، وقد يرجع ذلك إلى أن الشباب هم الأقل معرفة والأقل خبرة فى الحياة، كما أن لديهم من الأهداف والطموحات ما قد يجعلهم يدخلون فى صراعات كثير من أجل تحقيقها، كما أن الكثير من الشباب بعد تخرجهم من الكلية وحصولهم على الشهادات العالية فإنهم يصدمون بالواقع المتمثل فى عدم وجود فرص العمل المناسبة مما يجعلهم أكثر إحباطا ويأساً وتصارعاً مع الحياة مما قد يوقعهم فى الأنماط السلوكية المنحرفة وذلك بخلاف كبار السن الذين هم أكثر استقرارا وليس لديهم من الكثير من التطلعات مثل الشباب كم أنهم أقل احتكاكاً بالمجتمع، كما تشير النتائج إلى وجود فروق بين الحضر والريف بالنسبة لفئة كبار السن المرتكبين الجريمة بالمحافظة حيث ارتفعت نسبتهم فى الريف عنه فى الحضر.

المقترحات: فى ضوء ما تقدم من مناقشة ونتائج تقترح الدراسة ما يلي:

1. **تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك من أجل بناء جيل مدرك وواعي لمسؤوليته ودوره في بناء المجتمع والحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والدينية التي تساهم في الحد من الجريمة والانحراف وتحفظ أمن المجتمع واستقراره.**
2. **دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم ومستقبل عوائلهم وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات وتوفير أماكن ترفيه من أجل قضاء وقت الفراغ حتى لا ينجرفون فى تيار الانحراف والجريمة.**
3. **إعطاء أهمية متزايدة لدور المدرسة في تنشئة الأطفال وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بالجوانب السلوكية وتنمية المعايير والقيم الاجتماعية الفاضلة وتوعيتهم بالسلوك الإنحرافي الذي يؤثر على حياتهم ومستقبلهم.**
4. **بالنسبة للأفراد الذين وقعوا فى الجريمة ودخلوا السجون فإنه يجب على المجتمع عدم مقابلتهم بالنبذ والمقاطعة بل مد يد العون والمساعدة على تجاوز الآثار السلبية لهذه التجربة حتى لا يعودون للانحراف والجريمة مرة أخرى.**

المراجع

1- **أبو زهرة، محمد (1980): الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة .**
2- **أبو حسان، محمد (1997): أحكام الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، مكتب المنار، الزرقاء، الأردن.**
3- **أبو الغار، إبراهيم (1975): محاضرات فى الجريمة والسلوك الإنحرافى، الطبعة الأولى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.**
4- **أبو القاسم، صلاح (2011): الجريمة أسبابها وأثارها، شبكة المعلومات الدولية فى:**
http://kenanaonline.com/users/Socialresearch/posts/620367
5- **أنور، أحمد (2002): الجرائم المعولمة، دراسة فى سيوسيولوجيا الجريمة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.**
6- **البابلى، هدى أحمد عبد المحسن(1994): " جرائم المرأة المصرية بين التحليل الصحافى والواقع الجنائى"، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.**
7- **البرقاوي، هناء أحمد(1995: أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.**
8- **التميمى، خليفة إبراهيم (2004): واقع الجريمة فى الريف: دراسة ميدانية فى محافظة ديالى، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة بغداد، شبكة المعلومات الدولية فى:**
http://alsafeerint.blogspot.com
9- **الجميل، نجيب على سيف (2004): المرأة من منظور القانون الاجتماعى، دراسة قانونية اجتماعية ميدانية، شبكة المعلومات الدولية فى:**
http://www.google.com.eg/url?sa/
10- **الحميدى، هشام بن عبد العزيز: دور هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر في الحد من جرائم الابتزاز ضد الفتيات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، شبكة المعلومات الدولية:**
http://www.presstetouan.com/files/1297956221.doc
11- **السمرى، عدلى (1996): السلوك الإجرامى" النظريات"، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.**
12- **السيد، أحمد محمد (1991): "دراسة جريمة القتل، دراسة ميدانية في سجون سوهاج، قنا وأسوان"، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة المنيا.**
13- **السيد، نادية محمد (1992): " جريمة العنف عند المرأة" دراسة اجتماعية على جريمة الضرب والجرح"، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة القاهرة.**
14- **الشديفات، أمين جابر ومنصور عبد الرحمن الرشيدى (2016): العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجريمة فى المجتمع الأردنى من وجهة نظر المحكومين فى مراكز الإصلاح والتأهيل، عدد (5)، مجلد (43)، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن.**
https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/download/9696/7143
15- **الشرارى، محمد سليم (2006): الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة :دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف – السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان.**
16- **العيسوى، عبد الرحمن (1997): سيكولوجية المجرم، دار الراتب الجامعية، الأسكندرية.**
17- **الغامدى،عبد العزيز بن محمد (2010): علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.**
https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/53019

18- القحطانى، محمد ناصر(2010): جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية(دراسة ميدانية على مدينة أبها)، رسالة ماجستير، قسم اجتماع، جامعة مؤتة.
19-الوردانى، نجلاء عبد الواحد (2013): " التفسير السيوسيولوجى للسلوك الإجرامى فى المناطق الحضرية الفقيرة: دراسة ميدانية على حى منشأة ناصر بالقاهرة"، مجلة القراء والمعرفة، مجلد (10)، عدد(153).
20- المروانى، نايف محمد (2009): التوافق النفسي والمسئولية الاجتماعية لدى المجرمين، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
21- المهدى، سلوى محمد (1992): التحضر والسلوك الإجرامى للمرأة، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة القاهرة.
22- المشهدانى، أكرم عبد الرازق(2005): واقع الجريمة واتجاهاتها فى الوطن العربى دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/54177/EB_364.pdf?...1
23- المشهدانى,محمد أحمد (2009): أصول علمى الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
24- النجداوى، آن موسى (2003) " الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن"، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، شبكة المعلومات الدولية فى:
https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/53019
25- بركو، مزوز(2008): إجرام المرأة فى المجتمع الجزائرى العوامل والآثار، مجلد (أ)، العدد(28)، مجلة العلوم الإنسانية، شبكة المعلومات الدولية فى:
http/www.ulum.com
26- بن براك، فهد أديهم (2010): دور العوامل الاتماعية فى تحديد أنماط الجريمة فى المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية على منطقة حائل)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة.
27- بوالماين، نجيب(2008):"الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية"، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتورى قسنطينة، الجزائر.
https://sso.mediu.edu.my/login?service=http%3a%2f%2felibrary.mediu.edu.my%2fbooks%2f2014%2fMEDIU4688.pdf
28- بوخميس، بوفوله (2010):الانحراف مقاربة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
29- بهلول، هادية العود: جرائم النساء من خلال باب أخبار الجريمة فى أهم الصحف اليومية فى تونس، العدد (41)، مجلة العلوم الأنسانية، 2009، شبكة المعلومات الدولية فى: http/www.ulum.com
30- تقرير مصلحة الأمن العام (2000): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
31- تقرير مصلحة الأمن العام (2005): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
32- تقرير مصلحة الأمن العام (2006): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
33- تقرير مصلحة الأمن العام (2007): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.
34- تقرير مصلحة الأمن العام (2008): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
35- تقرير مصلحة الأمن العام (2009): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
36- تقرير مصلحة الأمن العام (2011): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
37- تقرير مصلحة الأمن العام (2012): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
38- ثروت، جلال(1986): الظاهرة الإجرامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
39- حسناوى، خيرية(2012): أنماط ودوافع جريمة المرأة فى المجتمع " تحليل مضمون جريدة النهار"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة.
40- حسونة، نسرين(2011): تحليل المضمون: مفهومه -محدداته –استخداماته، شبكة المعلومات الدولية فى:
http://www.alukah.net/culture/0/70020
41- خليفة، محمد مصباح (2004): العود إلى الجريمة بين الشباب " دراسة ميدانية على عينة من الشباب نزلاء مؤسسات الإصلاح " السجن" بمدينة طرابلس"، رسالة دكتوراه، قسم علم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة المنوفية.
42- دويدار، عبد الفتاح محمد ومايسة النيال (2005): الجرائم والجنايات من المنظور النفسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
43- رضا، محمد (1977): معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت.
44- رمضان، السيد (2000): الجريمة والإنحراف " رعاية الأحداث المنحرفين"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
45- رمضان، عزت على (2010): " الأبعاد الاجتماعية والثقافية لانحراف الشباب المصرى"، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

46- رياض، مروة حمدى سعد (2002): الجرائم فى المجتمع الريفى، دراسة سوسيولوجية لقرية طهواى مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

47-زكى، معتصم (2013): دور المجتمع فى الوقاية من الجريمة ومكافحتها، مجلة الزمان، شبكة المعلومات الدولية فى: http://www.azzaman.com/?p=55048

48-سلطان، محمد(2002): جرائم النساء فى المجتمع الأردنى: حجمها، دوافعها، أنماطها، دراسة اجتماعية ميدانية، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة الأردن.

49- سيد أحمد، غريب(1997): الانحراف والمجتمع، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الأسكندرية.

50- شاهين، عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحيم (2001):العوامل المصاحبة لسرقة السيارات من قبل الأحداث، دراسة تطبيقية مقارنة على عينة للأحداث الجانحين بداري الملاحظة الاجتماعية بالرياض وجدة، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

51-شتا، على السيد (1987): علم الإجتماع الجنائى، مكتبة الإشعاع الفنية، الأسكندرية.

52- شوكت، نانسى (2014): بعد ثورتين لماذا إزداد معدل الجريمة فى مصر،أخبار أون لاين، شبكة المعلومات الدولية فى : http://news.asu.edu.eg/uninews.php?action=show&nid=5524&type=289

53- طالب، أحسن (1998): الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

54- طلبة، أشرف مصطفى(2008): "جرائم العنف فى صعيد مصر"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

55- عباس، منال محمد (2011): الإنحراف والجريمة فى عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

56- عبد الستار، فوزية (1985): مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت.

57- عبد الله، رحاب محمد محمد (2005): السجن كمؤسسة اجتماعية " دراسة للمسجونين الريفيين ببعض سجون جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

58- عبد النبى، محمود محمد (2002): الجريمة المنظمة عبر الوطنية بين جهود منظمة الأمم المتحدة المكافحة وتأثير المتغيرات الدولية، مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد، المملكة العربية السعودية، مجلد (11)، العدد (21).

59- عبد الرشيد، محمود، وزين العابدين مخلوف(2007): جرائم الشرف: صورة من العنف الموجه ضد المرأة، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، القاهرة.

60-عبدالله ، نورى سعدون(2011): العوامل الاجتماعية المؤثرة في إرتكاب الجريمة " دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي " قسم الإجتماع، كلية الاداب، جامعة الأنبار، العراق، شبكة المعلومات الدولية فى: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=14282

61- عبيد، حسن إسماعيل(1993): سوسيولوجيا الجريمة، ميدلايت، لندن.

62- عفيفي، أمينة محمد بيومي (1994): التفكك الأسرى وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي "دراسة سسيولوجيه ميدانية "، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنوفية.

63-عوض، محمد (1980): مبادئ علم الإجرام، كلية الحقوق، جامعة الأسكندرية.

64- عوض، السيد (2001): الجريمة فى مجتمع متغير، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى.

65- عوض، السيد (2004): جرائم الثأر فى صعيد مصر " دراسة سوسيوأنثروبولوجية لجريمة القتل الثأرى فى قرية بيت علام"، مؤتمر الأبعاد الإجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر، المؤتمر السنوى السادس، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة.

66- فهمى، محمد سيد(2012): الخدمة الاجتماعية فى مجال الجريمة والعقاب، كلية الأداب، جامعة بنها.

67- مرسى، نادية عبد القادر محمد(2015):" الجريمة فى الريف المصرى بين الضبط الاجتماعى والواقع دراسة أنثروبولوجية لبعض قرى محافظة الشرقية"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

68- مصطفى، محمد أمين (2008): مبادئ علم الإجرام، الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

69- هارون، أحمد (2009): الجريمة والسلوك الإجرامى " رؤية نفسية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

70- Allen, Francis A. Raffaele Garofalo, in Hermann Mannheim (ed.), pioneers in Criminology. 2 nded. Montclair, New Jersey. Patterson smith, (1972).

71- Anderson, Simon,Cime and Social Change in Rural Scotland,Univerty of Wales,Press Cardiff (1999).

72- Steven C. Deller & Melissa A.Deller: Rural Crime and Social Capital, Growth and Change J0urnal Compilation, Vol. 41, No.2 (2010).

73-منتدى ستار تايمز: تفسير الظاهرة الإجرامية، شبكة المعلومات الدولية، 2014/3/2، الساعة 9:13 مساءاً:
http://www.startimes.com/?t=15198597

74- الجريمة أسبابها وأثارها: شبكة المعلومات الدولية، 2010/11/11، الساعة 1:09صباحاً:
http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=9169

75- قراءة اجتماعية معاصرة فى النظريات المفسرة للجريمة والانحراف: 2009، شبكة المعلومات الدولية: http://www .minshawi.com

76- المصرى اليوم: شبكة المعلومات الدولية:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=19240

RURAL –URBAN DIFFERENCES OF CRIME IN MENOUFIA GOVERNORATE

F. A. Salama, Kh. A. A. Keneber, Nagwa A. Hassan, F. A. Mohamed and Soheir K. M. Ali

Department of Agricultural Extension and Rural Sociology College of Agriculture, Menoufia University

ABSTRACT: ***This study aimed basically at identifying the patterns and motivations of crime in Menoufia governorate, through the following sub-objectives :1- investigating the patterns and rates of crime in Menoufia governorate, 2- the differences of crime in urban and rural areas in Menoufia governorate. This study is based on secondary data and the descriptive using content analysis about the crime. Secondary data were collected from the official sources and governmental documents such as Public Security Department of internal Ministry. Content analysis of the crime in Menoufia newspaper. Data were analyzed descriptively and analytically by using frequencies, percentages.***

The most important results of this study could be summarized as follows:-

-The high rates of committing the following offenses in Menoufia governorate in the period from 2006 to 2012 : murder and wrong injury by (71.3%), theft of cars by 7.5%, theft of cattle by 4.9% (4.8%) compared to other offenses.

-The high rates of committing the following criminal offenses in Menoufia governorate in the period from 2006 to 2012: Drug crimes (76.2%), followed by murder and attempted murder (7%), theft and attempted theft, (5.6%) compared to other criminal offenses.

-The results of the content analysis indicate that there are no differences between the rural and the urban in terms of the type of perpetrators of the crime, where the

proportion of male perpetrators of crime in both urban and rural areas compared with the low proportion of female perpetrators of crime in both rural and urban areas. (89.4%) of the total number of perpetrators of the crime in urban areas, while the female perpetrators of the crime in Menoufia Governorate in 2013-2017 reached (8,5%) of the total crimes committed in the Republic, (10.6%) Of the total Crime Prevention.

-The most crimes committed in the governorate of Menoufia in the period from 2013 to 2017 are murder and attempted murder, amounting to 33.3%, followed by thefts, drug trafficking, (11.1)% each, (7.4%), crimes of aggravated assault and sexual assault by (6.5%) each, while the crimes which decreased the percentage of the crime in the governorate of Menoufia in the crimes of armed robbery and possession of firearms and the authorities and gathering by (0.9%), fire crimes by (2%), suicide crimes by (2.8%), and crimes of fraud and fraud by (3.7%).

-The most crimes committed in rural Menoufia governorate in the period from 2013 to 2017 were four crimes, namely murder and attempted murder, which accounted for 41.3% of the total crimes committed in rural areas followed by theft crimes (17.3%), And crimes of drugs by (14.7%), serious crimes of assault by (8%), and the least crimes committed in the countryside were suicides by (1.3%), and each of the crimes of kidnapping and manslaughter and fraud and robbery by coercion and initiation by (2.7%) and sexual assault (4%).

-The most common categories of society in crime in rural areas are the unemployed (41.5%), followed by ordinary workers and craftsmen (12.8%).

- The most common categories of society in terms of crime in the countryside are the unemployed (41.5%), followed by ordinary workers and craftsmen (12.8%).

- The students are more committed to crime in the governorate of Menoufia than in the countryside, where the proportion of students who commit crimes in the urban (about 8.5%), while the proportion in rural areas (4.3%).

-The percentage of students who committed crime in the urban areas reached 8.5% while the percentage in rural areas was 4.3%.

-The main motives that lead the urban population to commit the crime are: the need for money (53.9%) of the urban drivers, quarrels and verbal quarrels (11.7%), the motive of theft(6.5%), In the countryside, the motives were: need for money (45%), the motive of theft(13%). quarrels and verbal quarrels (11.7%). family differences/ disagreements (9%).

Key words: ***Concept of crime- Crime rates- theories of crime- Crime in rural Menoufia governorate- Crime in urban Menoufia governorate- Patterns of crime***

السادة المحكمين
أ.د/ محمد إبراهيم العزبـــــــى كلية الزراعة – الشاطبى – جامعة الأسكندرية
أ.د/ عصام سيد أحمد شاهين كلية الزراعة - جامعة المنوفية